

# دور المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في الحفاظ على أراضي فلسطين من خطر التسرب للحركة الصهيونية

١٩٤٨-١٩٢٢

سميح حمودة

## مقدمة

الفلسطينيين العرب والمجلس الإسلامي الأعلى من جهة ثانية، على ملكية قطعتين كبيرتين من الأرض الفلسطينية. هما أراضي جبل كنعان في منطقة صفد، وأراضي الغوارنة في السهل الساحلي بين عكا وحيفا، وعرضت لدور المجلس الأعلى في دعم أصحاب الأراضي من أجل منع الاستيلاء الصهيوني عليها.<sup>١</sup>

وفي هذه الدراسة أستكمل البحث في ذات القضية عارضاً في البداية للبعد السياسي للقضية، ومقارناً بين وضع المجلس الأعلى مع وضع الوكالة اليهودية خلال الانتداب، ثم أعرض بعض العوامل الاقتصادية والثقافية-الاجتماعية التي كانت تدفع باتجاه بيع الأرض للشركات اليهودية، وأخيراً أبحث في موقف المجلس الأعلى، وخصوصاً خلال رئاسة الحاج أمين الحسيني، من هذا البيع، ولدوره في مقاومتها على المستوى الشعبي من خلال دائرة

لهذه الدراسة أهميتان: الأولى أنها تتعلق بجانب من تاريخ المجلس الإسلامي الأعلى خلال فترة الانتداب البريطاني والذي كتبت رواية صهيونية عنه<sup>٢</sup>، ولم يكتب أحد بعد الرواية العربية عن دوره في الحركة الوطنية الفلسطينية وتصدّيه للمشروع الصهيوني، على الرغم من أهمية هذا الدور ومركزيته؛ وثانيتهما أنها تتعاطى مع جانب مهم من جوانب الصراع العربي الإسرائيلي وهو الصراع على الأرض الفلسطينية، وتكشف عن أهم العوامل التي أدت لاستيلاء شركات الأراضي الصهيونية على قسم منها، كما تعرض لبعض الطرق التي اتبعتها هذه الشركات لتحقيق أهدافها، وتعرض الدراسة أيضاً مساعي المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى للحفاظ على الأراضي العربية الفلسطينية في وجه المحاولات الصهيونية للاستيلاء عليها، وكنت قد نشرت في دراسة سابقة رواية لأحداث الصراع بين الشركات الصهيونية من جهة، وبين

<sup>٢</sup> راجع: حمودة، سميح، «الاستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس للحفاظ عليها»، مجلة حوليات القدس، العدد ١١، صيف ٢٠١١، ص. ٤٢-٣٣.

<sup>١</sup> Kupferschmidt, Uri, *The Supreme Muslim Council: Islam Under the British Mandate for Palestine*, Leiden: E. J. Brill, 1987.

المعاهد الدينية، وموظفيها من الأئمة والوعاظ. ومن خلال مؤتمر علماء فلسطين المنعقدان في القدس عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦، وما صدر عنهما من فتاوى تحرّم البيع لليهود وتجزم فاعليه.

## البعد السياسي لقضية الأراضي

لم يكن بيع الأراضي لليهود ليثير معارضة القيادة الدينية والسياسية للمسلمين في فلسطين لو لم يقتصر الأمر بمعارضة الخطط الصهيونية الهادفة لتهود فلسطين، وإخراجها من الحياة الإسلامية إلى الحياة اليهودية. واستبدال هويتها الإسلامية بأخرى يهودية، وبإخضاع فلسطين للسيادة الصهيونية. فالتعامل مع اليهود في البيع والشراء في الدولة العثمانية، ومثله التعامل مع النصارى العثمانيين. لم يكن أمراً غريباً أو مستهجناً أو ممنوعاً، فقد اعتبروا مواطنين عثمانيين، يعيشون كسائر المواطنين. بيد أن الوعي بأهداف الحركة الصهيونية والذي انتشر بين مسلمي القدس على وجه الخصوص من خلال كتاب روجي الخالدي عن الحركة الصهيونية، ومن خلال ما نشره الشيخ محمد رشيد رضا في مجلة المنار المصرية حول هذه الحركة وأهدافها، والمناقشات التي جرت في مجلس المبعوثان العثماني بعد انقلاب الاتحاد والترقي سنة ١٩٠٨، قد حفّز الزعماء المسلمين للمناداة بالحذر من تمدد اليهود ونفوذهم الاقتصادي في البلاد، ومقاومة مساعيهم لإقامة المستوطنات اليهودية فيها.<sup>٣</sup> وقد تبنّى الحاج أمين الحسيني منذ رئاسته للمجلس الأعلى سنة ١٩٢٢ سياسة حازمة تجاه بيع الأراضي للشركات اليهودية، ويتضح من سيرته وعيه المبكر بالخطر الصهيوني وبالأسايب المختلفة التي يتبعها اليهود الصهاينة من أجل الاستيلاء التدريجي على الأرض الفلسطينية.<sup>٤</sup> ورغم

الانتقادات التي وجهها معارضو الحاج أمين له واتهامهم له بالتساهل مع باعة الأراضي، بسبب دفاع جريدة الجامعة العربية، الناطقة باسمه، عن آل سلام اللبنانيين، الذين باعوا امتياز الحولة للصهاينة، وبسبب وجود عدد من باعة الأراضي لليهود في معسكره وسكوته عنهم، إلا أنه بشكل عام دافع بقوة عن أراضي فلسطين وقاوم محاولات تسريبها للصهاينة. وقد اعتبر الحسينيون أنّ عدم انتخاب الحاج أمين مفتياً بدل أخيه محمد كامل المتوفى سنة ١٩٢١ هو مؤامرة من أجل انتخاب مفتٍ يتساهل مع اليهود ويسمح ببيعهم الأملاك الإسلامية، ولدنيا رسالة من إدارة شرطة منطقة القدس إلى حاكم منطقة القدس بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٢١، يرفقها بترجمة لبيان باللغة العربية علقت منه خمسة نسخ في البلدة القديمة في القدس «في الليلة الماضية»، وبلغه بأن الشرطة تلاحق الشخص الذي قام بتعليقها بعد تحديد مواصفاته، ويستدل من الرسالة أن البيان المذكور يتحدث عن تدخل اليهود في انتخاب المفتي، وذلك من خلال تحالف «الخونة» مع اليهود لانتخاب مفتٍ من حزبهم وفقاً للشروط التالية: مساعدة اليهود بالحصول على الأوقاف الإسلامية خاصة وقف أبو مدين، قرب حائط البراق، ومساعدة اليهود في قتل الروح الوطنية، والموافقة على كل مطالب الصهاينة والمساعدة في سيطرة اليهود على الحرم الشريف.<sup>٥</sup> وبعد انتخاب الحاج أمين رئيساً للمجلس الأعلى سخر قدرات المجلس لمقاومة استيلاء اليهود على الاقتصاد والأراضي، وكان مما كتبه في هذا المجال رسالة إلى مجلس اللوردات البريطاني، والعصبة الوطنية البريطانية في لندن، بتاريخ ١٧ آذار ١٩٢٩ م، يعارض منح امتياز البحر الميت لليهودي الصهيوني نوفومسكي، أو لأي فريق صهيوني آخر، «لأن ذلك يعني الإخلال بحقوق سكان البلاد ومصالحهم».<sup>٦</sup>

٣ يعرف عن مفتي القدس محمد طاهر مصطفى الحسيني، والد الحاج أمين، الذي شغل منصب الإفتاء في القدس أكثر من أربعين عاماً متواصلة، بتنبيهه ومقاومته للخطر الصهيوني، وتحذيره من بيع الأراضي للصهاينة، منذ الثمانينيات من القرن التاسع عشر. راجع: مناع، عادل، أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨، جمعية الدراسات العربية، القدس، ١٩٨٦، ص. ١١٥.

٤ يروي عن الحاج في طفولته أنه في الثانية عشرة من عمره قلع شجرة زرعها هرتزل في مستوطنة «موتسا» اليهودية التي أقيمت على أراضي قرية قالونيا، قضاء القدس، رفضاً

للاستيطان الصهيوني. راجع: جبارة، تيسير، قضية فلسطين من خلال سيرة الحاج أمين الحسيني، الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع، نابلس، ١٩٩٨، ص. ٢.

٥ وثيقة مستخرجة من أرشيف الدولة الإسرائيلية بالقدس، وهي أصلاً من وثائق الإدارة البريطانية.

٦ الأصل محفوظ في أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى ضمن مؤسسة إحياء التراث الإسلامي بالقدس.

## ملاحظات حول المجلس الأعلى والوكالة اليهودية

تمثل الخطر الصهيوني على المجتمع العربي الفلسطيني وتجسد في مؤسسات وشركات منظمّة وفاعلة. تعمل ضمن الوكالة اليهودية التي أدارت الحركة الصهيونية ونشاطاتها في فلسطين. وقد امتلكت الوكالة إمكانات مالية ضخمة، وطاقات بشرية تتمتع بخبرات سياسية وإدارية وعلمية وإعلامية كبيرة. كما حظيت الوكالة باعتراف الحكومة البريطانية بها ممثلة لليهود في فلسطين. مما عنى، بالتالي، الاعتراف بشرعية نشاطاتها ومسايعها من أجل تعزيز الاستيطان اليهودي، بما فيها عمليات شراء الأراضي من العرب الفلسطينيين. وقد أدى هذا بالنتيجة، وعلى أرض الواقع، إلى تقديم حكومة الانتداب البريطاني كافة التسهيلات القانونية والسياسية اللازمة للوكالة. وفي المحصلة النهائية فقد كان للسياسة الإنجليزية الداعمة والحاضنة للمشروع الصهيوني دور كبير في تحول الوكالة اليهودية إلى حكومة حقيقية في فلسطين ترعى كافة شئون اليهود فيها. وتقوم بتقوية مؤسساتهم القائمة منذ العهد العثماني. كما تقوم بإنشاء مؤسسات جديدة لهم وترسخها على أرض الواقع.

مقابل هذا البناء التنظيمي الصهيوني لم يملك المسلمون الفلسطينيون مؤسسة ترعى شئونهم وتحافظ على حقوقهم سوى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى الذي تأسس في العام ١٩٢٢ بعد إلحاح على الحكومة وطلبات عديدة من قبل المسلمين. وقد اعتبرت الغالبية العظمى من هؤلاء المسلمين المجلس وجهتهم ومرجعيتهم في كافة شئونهم. واعتبروه سندهم في الدفاع عن أراضيهم. إلا أن المجلس لم يستطع في الواقع أن يكون للمسلمين مثلما كانت الوكالة اليهودية لليهود. فقد واجه في عمله عدة مشاكل أعاقته مشاريعه وأحبطت العديد من أهدافه. ما هي هذه المشاكل وما تأثيرها على قضية الأراضي التي تبحثها هذه الدراسة؟

## المشاكل التي واجهها المجلس الإسلامي الأعلى

واجه المجلس الإسلامي جملةً من المشاكل التي تفاوتت في مدى تأثيرها على عمله وقيامه بإنجاز أهدافه ومهامه. ويمكن أن نحدد المشاكل التالية على أنها الأكثر تأثيراً على عمل المجلس:

### أولاً. اضطراب نظام إدارة الوقف

#### وضياع بعض سجلاته

شاع منذ أواخر العهد العثماني الاستيلاء على العقارات والأموال الوقفية من قبل عائلات المتولين على الوقف. كما تضررت الأملاك الوقفية نتيجة للفوضى التي عصفت بالبلاد عقب انقلاب ١٩٠٨ م. وتسبب سوء الإدارة العثمانية أيضاً في فقدان الكثير من الأوراق والوثائق والسجلات الوقفية. ولدينا وثيقة رفعها عدد من علماء القدس في تشرين الثاني ١٩١٣ م إلى الصدارة العظمى والمشايخ الإسلامية ونظارة المعارف في اسطنبول حول أوضاع الأوقاف المزرية في فلسطين وإهمال الحكومة لها<sup>٧</sup>. وحين انسحب الأتراك من القدس عام ١٩١٧ م أخذوا معهم عدداً كبيراً من الوثائق والمستندات الحكومية ومنها بالتأكيد مستندات تختص بالوقف الإسلامي. وفي عهد الاحتلال البريطاني قامت الحكومة بتصنيف مساحات واسعة من الأراضي الوقفية على أنها أراضي أميرية (حكومية). وقد عكس هذه المشكلة الخبير الإنجليزي جون هوب سمبسون. صاحب التقرير الشهير حول الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في فلسطين. والذي وضعه سنة ١٩٣٠ عقب ثورة ١٩٢٩. فقد أشار إلى صعوبة تحديد مساحة الأراضي الزراعية الموقوفة وفقاً صحيحاً<sup>٨</sup>. فقد ذكر أنه حسب أقوال البعض فإن مساحتها لا تتجاوز في أنحاء فلسطين كافة مائة ألف دونم. أي حوالي سدس مساحة الأراضي الزراعية في كل البلاد. بينما يرجح هو أنها أقل من ذلك بكثير<sup>٩</sup>.

٧ راجع مناع، عادل، مصدر سابق، ص ٢٣.

٨ الأراضي الموقوفة وفقاً صحيحاً هي التي وقفها أصحابها وفق أحكام الشرع الشريف وكانت قبل وقفها ملكاً صحيحاً لهم. انظر كتاب الحسيني، محمد أسعد الإمام، المنهل الصافي في الوقف وأحكامه، وكالة أبو عرفة، القدس، ١٩٨٢، ص ٢٥-٢٦.

٩ سمبسون، جون هوب، تقرير حول الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في فلسطين، مطبعة دار الأيتام الإسلامية، القدس، ص ٤٦.

### ثانياً، ضعف الموارد المالية للمجلس

واجه المجلس ضعف موارده المالية وعدم كفايتها للإنفاق على المهام والوظائف المطلوبة أو المتوقعة منه. ولا على المشاريع التطويرية التي كان المجتمع الفلسطيني بحاجة إليها. وقد عجز المجلس في حالات عديدة عن مد يد العون للفلاحين الواقعين تحت أثقال الدين وفوائده، مما كان يضطرهم لبيع أراضيهم.

### ثالثاً، الانقسام الفلسطيني الداخلي

عانى المجلس منذ تأسيسه من مشكلة الانقسام الفلسطيني الداخلي. وقد تبلور في فلسطين بعد تأسيس المجلس، وفوز الحاج أمين الحسيني برئاسة في أعقاب انتخابات تنافسية شديدة. فريقان: الأول فريق «المجلسيين» أنصار الحاج أمين، وأطلق عليهم أيضاً اسم الحسينيون؛ وفريق «المعارضين». وعرفوا أيضاً بالنشاشيبيين كونهم ساروا خلف قيادة راغب النشاشيبي، الذي عيّنه الإنجليز رئيساً لبلدية القدس خلفاً لموسى كاظم باشا الحسيني. وكان لهذا الانقسام تأثير كبير على عمل المجلس وانسجامه الداخلي كون المسلمين الفلسطينيين انقسموا بين الفريقين. كما انقسم أعضاء المجلس نفسه بين مؤيد للحاج أمين ومعارض له. ولم يتورع العديدون من المعارضين للحاج أمين من الاتصال بالحكومة للشكوى عليه. بل ذهب عدد منهم إلى حد الاتصال بالصهاينة والتعاون معهم ضده.

### رابعاً، السياسة الصهيونية للحكومة الانتدابية ودورها في إحباط عمل المجلس

اصطدم المجلس في مساعيه للحفاظ على حقوق الفلسطينيين بسياسة إنشاء الوطن القومي اليهودي التي تبناها الحكومة الانتدابية. وهي سياسة تتعارض جوهرياً مع هذه الحقوق. ولم يكن المجلس، كونه جهازاً خاضعاً لهذه الحكومة، قادراً على التوفيق بين مقتضيات وضرورات مواجهة مشروع الوطن القومي اليهودي وبين مقتضيات وضرورات الانسجام والتنسيق مع الحكومة الانتدابية. ولقد كانت هذه المشكلة من أشد المشاكل التي أعاققت عمل المجلس الإسلامي، فواجه في عمله عقبات كثيرة فرضتها عليه الحكومة الانتدابية. ففي حين كان المجلس يقاوم بيع الأراضي للشركات الصهيونية، كانت الحكومة تتبنى سياسة تشجيع

وتسهيل نقل ملكية الأراضي لليهود. ومن الأمثلة على ذلك إنشائها لدائرة تسوية الأراضي لتحقيق هذا الهدف. وتعيينها يهوداً في مراكز حكومية عالية، وبالأخص في القائمقاميات ودائرة الأراضي والتسوية وفي حقل المحاكم والقضاء.

سخر هؤلاء اليهود وظائفهم الحكومية لخدمة المشروع الصهيوني، دون أن يستطيع الفلسطينيون منعهم لأنهم كانوا يمثلون السلطة والقانون. ومن الأمثلة على هذا تعيين الحكومة للخواجة «هاراكابي» اليهودي حاكماً للصالح، فكان بحكم منصبه ينظر في قضايا النزاع على الأراضي بين العرب والشركات اليهودية. وقد رصد له العرب مضايقات كثيرة ضدهم في هذه القضايا<sup>١٠</sup>. ومن الأمثلة الأخرى ما حدث في قضية أرض جبل كنعان بصفد، فحين حصل الصراع والصدام حول ملكية الجبل بين أهالي صفد وبين اليهود اتضح أنّ الحكومة كانت متواطئة مع اليهود لتسهيل استيلائهم على أرض الجبل، فمدير الطابو العمومي (وكان إنجليزياً) عيّن لجنة عهد إليها أمر البحث عن أراضي الجبل، وعمّا إذا كانت كواشين شركة البيكا اليهودية، التي تدعي بموجيها ملكية أراضي الجبل، تنطبق عليها، وعمّا إذا كان أحد ينانز البيكا ملكية هذه الأراضي أم لا. وكانت هذه اللجنة مؤلفة بتمامها من خمسة موظفين يهود: الأول قائممقام صفد المستر برجمن مندوباً عن الإدارة الحكومية؛ والثاني موظف الطابو المستر فيشمن مندوباً عن دائرة التسجيل؛ والثالث موظف الأحرار الخواجة كراد مندوباً عن دائرة الزراعة؛ والرابع مأمور الطابو الخواجة رّواح مندوباً عن دائرة الطابو؛ والخامس كاتبه مندوباً ثانياً عن دائرة الطابو<sup>١١</sup>.

وقد اتضح جلياً موقف الحكومة من المجلس ورؤيتها لدوره في قيامها حين توجّه الحاج أمين إلى تأييد الثورة المسلحة ضد سياستها المنحازة لليهود والمشروع الصهيوني بعزله وإبعاده عن رئاسة المجلس في شهر أيلول ١٩٣٧ م. وقد اضطرّ من ثمّ للخروج خارج فلسطين في شهر تشرين

١٠ حسب رسالة من المحامي صبحي الخضراء للمجلس الأعلى تتعلق بأراضي الغوارنة، ومحفوفة في أرشيف المجلس في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي.

١١ راجع دراستنا «الاستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس للحفاظ عليها» مجلة حوليات القدس، العدد ١١، صيف ٢٠١١، ص. ٤٢-٣٣.

الأول من العام ذاته، درءاً لإمكانية اعتقاله ونفيه إلى إحدى المستعمرات البريطانية. ويلاحظ الدارس من خلال متابعة ملفات الأراضي في أرشيف المجلس تغييراً واضحاً في نشاط المجلس في حقل الدفاع عن الأراضي بعد عزل الحاج أمين الحسيني. فقد عيّن الإنجليز لجنة ثلاثية من موظفين إنجليز كبار، برئاسة الاستعماري «إليك كيركبرايد» للإشراف على أعمال المجلس وعلى إدارة الوقف الإسلامي. وأبقت في المجلس عضوان فقط من الأعضاء الأربعة، وكانا معروفين بأتهما من المهادين لها في السياسة. وعزلت الأعضاء الوطنيين والمقربين من الحاج أمين. وعيّنت بدلاً منهم عضوان آخران كان أحدهما (الشيخ يوسف طهوب، من الخليل) معروفاً بعداؤه للحاج أمين. وقد حرمت المجلس من قيادة كانت مصممة على التصدي للصهيونية. وأفقدته بالتالي قدرته على مقاومة مساعيها في شراء الأراضي العربية. ولا ينفي هذا الجهود الكبيرة التي كان يبذلها مدير الأوقاف العام عبد الله مخلص خلال الفترة التي شغل فيها هذا المنصب للحفاظ على المقدسات وأراضي الأوقاف الإسلامية من المطامع الصهيونية. ولم تكتف الحكومة بسياسة تسهيل انتقال الأراضي العربية لليهود، بل أضافت لذلك أنها فتحت البلاد أمام المبشرين البروتستانت، فطافوا القرى والمدن ومضارب البدو كي يحثوا العرب على بيع أراضيهم لليهود. لاعتقادهم بأن إقامة وطن لليهود في فلسطين وعودتهم إليها سوف يسرع في العودة الثانية للمسيح. ولدينا رسالة من وكيل المعاهد الدينية، الشيخ علي رشدي، إلى رئيس الحزب العربي الفلسطيني جمال الحسيني، بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٣٥ م، يدعو فيه إلى السعي لدى الهيئات المسيحية لحمل رجال الدين المسيحيين، وعلى الأخص الأرثوذكس منهم، على تحذير نصارى العرب من الإصغاء للمبشرين الأجانب. خاصة البروتستانت الذين يدعون لفكرة الوطن القومي اليهودي. ويحثّون العرب على التسليم بها كأمر واقع، وعلى أن يقوموا بإصدار حرم عام على من يبيع الأراضي لليهود أو يسمسر عليها. أسوةً بمؤتمر العلماء المسلمين الأول الذي عقد في القدس في ٢٥ كانون الثاني ١٩٣٥، حيث أصدر فتوى يكفر فيها باعة الأرض لليهود والسماصرة الذين يساعدون على ذلك. وحول ذات النشاط التبشيري كتب وكيل المعاهد الدينية إلى الواعظ العام لقضاء القدس، بتاريخ ١٨ كانون الأول ١٩٣٥، رسالة ثانية تتحدث عن ضرورة مقاومة

هذا التبشير في قرية أرطاس، قضاء بيت لحم، بعد زيارة مجموعة مبشرين لها وترويجهم أفكاراً حول أحقية اليهود بأرض فلسطين. ويطلب وكيل المعاهد الدينية من الواعظ العام إرسال وعاظ إلى القرية لتوعية الناس وإزالة ما علق بأذهانهم من أفكار حول الموضوع.<sup>١٢</sup> ولم يكن هؤلاء المبشرون يدعون لبيع الأراضي لليهود فقط بل كانوا يهاجمون الإسلام. ففي رسالة أخرى من الشيخ علي رشدي لواعظ القدس الشيخ راشد القاسمي، يبلغه فيها أن المبشرين البروتستانت قد نشطوا «في بث دعايتهم في منطقتكم هذه الأيام، وهم يوزعون نشرات فيها طعن على الإسلام»، ويرجوه «إعارة هذه الناحية أكبر جانب من عنايتكم وإعلامنا النتيجة». وقد أرسل رشدي للواعظ نسخة من النشرات التي يوزعها المبشرون «بكملة في أسواق القدس للاطلاع عليها واتخاذ ما يلزم».

#### خامساً، تخلف المجتمع الفلسطيني الاقتصادي والثقافي والاجتماعي

فيما يتعلق بمقاومة تسريب الأراضي لليهود الصهاينة، فقد واجه المجلس مشكلة ثقافية تتمثل في اضطراب العديد من الفلاحين وملّك الأراضي لعرض أراضيهم للبيع، لأسباب اقتصادية. ورافق ذلك وجود فئة غير قليلة من المخاتير والملاكين والأفندية الذين كانوا يساعدون في بيع هذه الأراضي لليهود لأسباب عديدة تقف على رأسها مصالحهم الذاتية ورغبتهم في الإثراء من خلال صفقات البيع هذه.

#### دوافع بيع الأراضي

كما أسلفنا أعلاه لم يكن بيع الأراضي لليهود أمراً غير عادي في العهد العثماني قبل ظهور الحركة الصهيونية، فقد كان اليهود القاطنون في فلسطين يعتبرون من التبعية العثمانية التي تؤهلهم لكافة الحقوق مثل سائر السكان. وبعد ظهور الحركة الصهيونية وبداية الوعي العربي بمخاطرها ومخططاتها الهادفة للاستيلاء على فلسطين بدأت حركة مقاومة لبيع الأراضي لليهود، إلا أن هذه

١٢ وثيقة محفوظة في أرشيف المجلس الأعلى بمؤسسة إحياء التراث الإسلامي .

الحملة لم تؤت كل ثمارها لأن الوعي بالخطر لم يكن شاملاً لكافة قطاعات السكان. كما أنّ درجته لدى النخبة لم تكن عالية. لذا استمر بيع الأراضي وازداد خلال الانتداب البريطاني لغياب القوانين التي تحد من ذلك<sup>١٣</sup>. ولتشجيع حكومة الانتداب له ووضعها الفلاح الفلسطيني في ظروف اقتصادية تضطره للبيع، وقد انتشرت ظاهرة السمسرة كونها كانت تدر أرباحاً كبيرة على المشتغلين بها. فشركات الأراضي اليهودية كانت على استعداد لدفع مبالغ مالية عالية مقابل حصولها على الأراضي. لذا كان على المجلس الأعلى التصدي لعدد من المخاطر والأفندية الذين وجدوا في بيع الأراضي وسيلة للثراء. من الواضح إذاً أن العامل الاقتصادي كان أقوى الدوافع للبيع. فالأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عانى منها الفلاحون. من ديون وضرائب. كانت تدفعهم لبيع أراضيهم. نقرأ في رسالة أرسلها الزعيم الفلسطيني موسى كازم باشا الحسيني لملك تونس توضيحاً للعامل الاقتصادي ودوره في بيع الأراضي لليهود. يقول الباشا: «ولما كان بيع الأراضي وشراؤها أمراً اقتصادياً تابعاً للقوانين والنواميس والأصول الاقتصادية. فقد وجد المسلمون في فلسطين وغير فلسطين. بعد معالجتهم لهذا الموضوع مدة عشرة سنوات. أن من العبث العمل لحل هذه المعضلة بغير النواميس والأصول. فالمسلم ذو العائلة مضطر عند الحاجة لبيع أرضه لإعالة أطفاله. والمدين منهم يرغم على بيع أرضه بواسطة المحاكم وليس في أسواق الأراضي. ومن يشتري غير اليهود بأسعار بخسة»<sup>١٤</sup>. ويرد في رسالة من الحاج أمين للمندوب السامي البريطاني. مؤرخة في ٢٧ كانون الأول ١٩٣٤ م. شرح لتأثير الوضع الاقتصادي على الفلاحين. يقول المفتي: «والأنكى من كل هذا أن اليهود بتأثير نزول قيمة النقد الفلسطيني واعتبارات أخرى أخذوا يشترون القطع الصغيرة [من الأرض] من العرب بأسعار باهظة مغرية، بحيث إنهم يجردون الكثير من العائلات العربية من كل أرض يملكونها، فيصبحون بلا زراعة.

١٣ كان السلطان عبد الحميد الثاني قد أصدر أوامر سلطانية تمنع الهجرة اليهودية لفلسطين. كما تمنع شراءهم الأراضي.

١٤ راجع نص الرسالة في مقالنا «وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني» المنشورة في حوثيات القدس. العدد ١٢، شتاء ٢٠١١. ص. ١١١-١١٢.

وعالة على المجتمع»<sup>١٥</sup>.

أمّا دوافع الأغنياء ومتوسطي الحال لبيع أراضيهم فقد كانت تعود لدخول نمط حياة جديد إلى المجتمع الفلسطيني. فيه الكثير من مظاهر الترف البذخ والإنفاق. مما يتطلب توفر المال. يشرح المفتي في خطابه أمام مؤتمر علماء فلسطين الأول سنة ١٩٣٥ هذه الحالة. حيث يتحدث حول ظاهرة الفتك بالأخلاق ونقض بنیان المجتمع: «إنّ هذا وهذا يؤول بلا ريب إلى البذخ والترف والإسراف والتبذير. وإذا كان التبذير كانت شدة الحاجة إلى المال. فلمّا اشتدت الحاجة إلى المال ونشأت فئة من الناس يعبدون المال من دون الله ولا يبالون كيف يقتنصون الدرهم. عندئذ شرع الطامعون من السماسرة والخائنين من كل حذب ينسلون. يتبارون في بيع الأراضي ويسارعون إلى انتفاص الأرض المقدسة»<sup>١٦</sup>. ولدينا وثيقة تبين شيوع فكرة أن بيع الأراضي لليهود هو طريق سهل للغنى والثراء. ففي رسالة من مفتش المعاهد الدينية. الشيخ محمد أسعد الإمام الحسيني. إلى المجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ ٢٩ آذار ١٩٤٧ م. نقرأ المبرر الذي يسوقه المفتش لاعتقاده بضرورة دفع راتب للشيخ صالح الفتاوي. المدرّس في المسجد الأقصى. حيث أنه «يمتلك الكثير من الأرض ويفرض بيعها لليهود ولو أراد لأصبح ببيعها من الأغنياء»<sup>١٧</sup>.

جانب آخر من المشكلة يتعلق بسخاء اليهود تجاه مستلزمات مشروعهم الاستعماري في فلسطين. وقابل بخل العرب الفلسطينيين وإحجامهم عن دفع المال للدفاع عن أرضهم. فحسب ما عبّر عنه الحاج أمين الحسيني. فقد كان اليهود أكثر عطاءً وسخاءً في سبيل مشروعهم الصهيوني من العرب الذين بخلوا وأحجموا عن الإنفاق. يقول الحاج أمين: «ينفق كل واحد من الصهيوينيين في كافة أقطار العالم 'شئناً' واحداً في الشهر على الأقل للحركة الصهيونية العامة دون

١٥ أنظر نصّ الرسالة في المصدر السابق. ص. ١١٣-١١٤.

١٦ وثيقة بعنوان خطاب سماحة المفتي الأكبر التي في اجتماع مؤتمر العلماء الأول المنعقد في كلية روضة المعارف بالقدس يوم الجمعة في ٢٠ شوال سنة ١٣٥٣ هـ. [٢٥ كانون ١٩٣٦ م]. وانظر نصّ الخطاب في مقالنا «وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني» المنشورة في حوثيات القدس. العدد ١٢، شتاء ٢٠١١. ص. ١١٨-١١٧.

١٧ تقرير محفوظ في أرشيف المجلس الأعلى في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي.



استثناء حتى الفقراء منهم. ولذلك تتدفق عليهم الأموال فيشترون بها الأراضي وينشؤون المؤسسات ويطلبون ملكاً في هذه البلاد الإسلامية العربية. أما نحن فإننا نمسك عن البذل، كما يمسك المسلمون أيديهم في الأقطار الأخرى. فتكون نتيجة ذلك الإمساك ما يشاهد من انحطاط المسلمين في كثير من الأقطار وما يحيق بهم من أخطار».

ويتضح من الوثائق التاريخية أن عاملاً آخر يرتبط بالبنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني لعب دوراً في بيع الأراضي لليهود. وهذا العامل هو انتشار الجهل والامية وانعدام القدرة لدى قطاعات واسعة من الشعب على تقدير الأخطار واستيعاب الظروف الخطيرة التي فرضها الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية. وبحسب الحاج أمين الحسيني، فإن العرب الذين يبيعون أراضيهم لليهود، يفعلون ذلك «جهلاً وغباءً وبعداً عن تقدير مصائرهم». وتتضح هذه القضية في رسالة من الواعظ في المجلس الإسلامي، الشيخ حلمي الإدريسي، أرسلها من طولكرم إلى رئيس المجلس بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٢٩ م حول بيع الأراضي والسمسرة عليها في منطقة طولكرم. إذ يضيف كاتب الرسالة عامل الجهل والامية إلى العامل الاقتصادي في حديثه عن دوافع بيع الأراضي لليهود. فقد وجد الإدريسي من خلال جولاته أن كثرة البيع تعود إلى بساطة وجهل الفلاحين<sup>١٨</sup>. وإلى نفوذ اليهود في القضاء<sup>١٩</sup>. وأيضاً إلى المردود المالي الكبير وغير الشاق للسمسرة. ويلاحظ الإدريسي أن اليهود يشترون أرض المشاع أكثر من غيرها<sup>٢٠</sup>. ولربما يعود الأمر لشعور الفلاحين بأن المشاع ملكية عامة لا يخص عائلة بعينها. مما يسهل إمكانية بيعه. ويؤكد تأثير هذا العامل

واعظ منطقة قلقيلية، الشيخ سعيد عبد الله صبري. والذي رفع للمجلس تقريراً في تموز ١٩٣٥ م حول بيع الأراضي لليهود في خربة كفر ثلث. فظهر له بعد اجتماعه بالفلاحين مرتين أن اتفاقيات البيع التي وقعوها لليهود «قد أخذت من كل واحد منهم على انفراد. ثم هم أميون يجهلون محتويات الاتفاقيات وليس لديهم نسخة طبق الأصل عنها»<sup>٢١</sup>. وفي ذات السياق كتب عبد الله الفياض الخضر في بيانه الانتخابي لانتخابات مجلس النواب الأردني، المؤرخ في ١٥ نيسان ١٩٦٥ م، يقول إن سمسرة الأراضي كانوا يقولون للفلاحين في عهد الانتداب البريطاني: يبيعوا أراضيكم لليهود. وستستردونها منهم «قصوراً وجنائن. تجوس خلالها المياه. وفيها ما تشتهي الأنفس وتلذ الأعين»<sup>٢٢</sup>.

تبين وثيقة أخرى أن جهل الفلاحين بالخرائط ومعرفة اليهود بها قد أوقعهم في التوقيع على بيع أراضيهم ودورهم دون أن يدركوا ذلك، فجدد في رسالة وجهها عدد من شيوخ عرب الصبيح، النازلين بالقرب من الناصرة، للمجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ ١٤ تموز ١٩٤٤ م يشرحون بها مشكلة أراضيهم أن الجهل بالخرائط كان سبباً في وقوعهم بمشكلة خطيرة مع اليهود هدّدت ملكيتهم لبيوتهم التي يسكنونها ولقسم كبير من أرضهم التي يعيشون منها. وتحدث الرسالة عن أساس مشكلة الأرض بعد شرائها من قبل اليهود. وحسب ما جاء فيها فقد كان لهم أراضي زراعية ووعر تبلغ مساحتها ثمانية آلاف دونم وزيادة. ويوجد قواشين طابو لنصف الأرض الزراعية، بينما لا يوجد قواشين طابو للنصف الأرض الوعر الباقية. «أصلاً لكونها هي وعر وفيها دورنا الساكنين فيها نحن وعيالنا ولكون الوعر لم يوجد فيه قواشين طابو». ويوضح كاتبو الرسالة أن أجدادهم منذ مئة وخمسين سنة تقريباً «كانوا محتاجين لأجل يعيشوا عيالهم» فقاموا برهن الأرض الزراعية الموجود فيها قواشين طابو إلى تاجر يدعى مدور قسطندي من أهالي بيروت. «بمبلغ أربعماية وخمسة وسبعون ليرة ذهب فرنساوي. في دائرة الطابو بالناصره رهن نظامي متكافلين متظامنين ودفع من المبلغ المذكور ثلاثة أرباع المبلغ تقريباً». وبقي هؤلاء الأجداد وأبناؤهم وأحفادهم من بعدهم متصرفين في الأراضي المذكورة إلى سنة ١٩٠٩ م حيث قام قسطندي المدور التاجر المذكور ببيع قسم من الأرض المرهونة فقط إلى اليهود. وأما

١٨ حول انتشار الجهل والامية في القرى الخيط الفلسطينية. قضت صفد. راجع ما كتبناه في مقالنا «ظهور ونمو زعامة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني وعلاقاته السياسية من خلال أوراق ووثائق المجلس التشريعي الإسلامي الأعلى». في العدد السابع من حوليات القدس. ربيع-صيف ٢٠٠٩. ص. ٧٢. وراجع أيضاً ما كتبه محمد رفيق بك التميمي ومحمد بهجت بك الحلبي في كتابهما ولاية بيروت القسم الجنوبي: ألوية بيروت وعكا ونابلس. (دار لحد خاطر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٨٧، عن طبعة عام ١٣٣٥ هـ. ١٩١٧ م). اللذان زارا قرى في قضاء نابلس وطولكرم وقلقيلية سنة ١٣٣٥ هـ. ١٩١٧ م.

١٩ يرد في كتاب محمد رفيق بك التميمي ومحمد بهجت بك الحلبي، سابق الذكر، أن فريقاً من اليهود الأشكنازيين كانوا قد افتتحوا «عدة ملاه (بارات) صغيرة بشكل أكواخ وهم يجذبون إليها روح الشباب في طولكرم».

٢٠ وثيقة محفوظة في أرشيف المجلس الأعلى في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي..

٢١ انظر نص التقرير في الملحق الثاني من هذه الدراسة.  
٢٢ الخضر، فياض الفياض، الحاج فياض الخضر ١٨٧٧ - ١٩٤١ وعبد الله الفياض الخضر ١٩٠٤ - ١٩٧٠. الدار الوطنية، نابلس. د. ت. ص. ٧٤.

أثناء هذه الاضطرابات.<sup>٢٥</sup> وعندما تحققت الجمعية الصهيونية أيضاً إخلاصي لبنني ديني وقومي نصبوا لي الشراك الحكومية فوقعت في غياب السجون صابراً مستبشراً مسروراً. وسأبقى إن شاء الله خادماً لأمتي ووطنتي. وبعد فما كنت أرغب أن ذكرت لكم ما ذكرته إلا اضطرراً وخدمة للمصلحة العامة. حيث أن أخذ اليهود لأرضي المرهونة في قرية لوبية المنيعية في مبدأها الديني والوطني وشدة بأس أهلها. ليضرني شخصياً مقدار ما يضر المسلمين في تلك القرية. وخوفي هذا هو الذي حدا بي طرق باب سماحتكم لتفكروا بمعروضتي هذه فتأمروا بتحويل هذا الرهن عن هذه الأراضي لدائرة الأوقاف لقاء دفعها لقيمة الرهن لجمعية بيكا. سائلاً الحق تعالى توفيق المسعى والله ولي المتقين الصابرين.» تبين هذه الرسالة كيف كانت الضائقة الاقتصادية والفقر يدفعان للوقوع بين أيدي الشركات اليهودية التي استغلت غناها من أجل السيطرة على أراضي فلسطين. كما تبين عجز المجلس عن حل كافة المشاكل لمحدودية موارده المالية. وقد حاول المجلس جمع أموال من العالم الإسلامي لمعالجة هذه الاحتياجات. فأوفد في جولة على عدد من الدول الإسلامية سنة ١٩٣٠ م المقدسيين الشيخ حسن أفندي أبو السعود. مفتي السادة الشافعية ومفتش المعاهد الدينية بفلسطين. والأستاذ السيد راسم أفندي الخالدي. أحد أساتذة كلية روضة المعارف الإسلامية في القدس. من أجل جمع التبرعات لدعم مسلمي فلسطين في الحفاظ على أراضيهم.<sup>٢٦</sup>

## استراتيجية المجلس الأعلى برئاسة الحاج أمين الحسيني لمنع تسريب الأراضي لليهود

تبين وثائق المجلس الإسلامي الأعلى. الاهتمام البالغ الذي أولاه الحاج أمين لمسألة حفظ الأراضي العربية ومنع تسريبها إلى الشركات اليهودية. ويتضح من وثائق المجلس الأعلى أن الحاج أمين كان يبدي

القسم الوعر فكان غير مسجل في دائرة الطابو. ولكن. وكما يشرح شيوخ العرب للمجلس الأعلى. «لا يخفى على هيئتكم أحوال العرب لم نعرف أحوال الخارطات»<sup>٢٧</sup> وإن اليهود المشتريين ذاك الوقت كانوا عملوا خارطة وأدخلوا فيها الوعر الساكنين [نحن] فيه في الخارطة. مع أن الوعر المذكور لم يحصل عليه أقل شيء لا رهن ولا بيع ولا أحكام ولا أي عمل كان أصلاً. وإذا يوجد لنا إمضاءات ما هي إلا بصفة احتيال أو بصفتنا مجاورين للأرض السهل إذا كان موقعين على الخارطة.» ويستند العرب نتيجة لهذا الخطأ وللجهل بالخرائط بالمجلس «إذا كان ذهب القسم المذكور تصبح عموم العرب بدون مأوى وليس لهم محل يسكنوا فيه وليس لهم أي محل يتعيشوا فيه وتصبح العرب التي تبلغ عددها ألفين (٢٠٠٠) نفس بدون مأوى أصلاً وإننا مستعدين لأي أمر تأمرون فيه».

ولدينا أخيراً حول هذه المسألة رسالة من فلاح فلسطين من قرية لوبية. قضاء طبريا. توضح كيف كان الفلاحون ينزلقون مع الشركات اليهودية ويهرنون أراضيهم لها. وهي مؤرخة في ٢٦ تشرين الأول ١٩٣٦ م. ويتحدث فيها مرسلها. حسن أبو دهيس من قرية لوبية. عن قطعة أرض رهنها لقاء دين من جمعية بيكا الصهيونية. ولم يستطع السداد فسجن. وهو يطلب في رسالته من المجلس تحويل الأرض للوقف الإسلامي مقابل دفع الرهن للبيكا لكي لا تضيق الأرض: «أتشرف أنا حسن أبو دهيس أحد أهالي قرية لوبية التابعة لطبريا إنني أملك مقدار ستمائة دونم أراضي في القرية المذكورة وقد عليّ كما قدر على كل ذي مروءة بعد الاحتلال<sup>٢٨</sup> أن أصادف مشاكل عديدة في سبيل المحافظة على الشرف والوطن. فوقعت تحت ضغط ضائقات اقتصادية شديدة اضطررتني إلى أن أمد يدي إلى استقراض مبلغ ثلاثمائة وخمسة وثمانون جنيه من جمعية بيكا. بفائدة بالماية تسعة. لقاء رهن الأراضي المنوه عنها. وذلك في سنة ١٩٢٩. بعد أن طرقت أبواباً عديدة ومنها باب سماحتكم لاستقراض ما اضطررت لاستقراضه من جمعية بيكا وعدت بعد الطرق صفر اليدين. ولرداءة المواسم لم أتوفق لتسديد الدين مع فائدته حتى هذا اليوم. لقد حاولت جمعية بيكا مراراً أن تشتري ذمتي في هذا الدين لتحولني عن مبدأي الوطني والديني. فما كنت أزداد إلا إيماناً في مبدأي. وفي

٢٣ هذا التوكيد وكل التوكيدات اللاحقة مضافة من كاتب الدراسة.

٢٤ أي الاحتلال البريطاني.

٢٥ اضطرابات وثورة البراق سنة ١٩٢٩ في القدس وصفد والخليل.

٢٦ أنظر نص الرسالة في ملاحق الدراسة. والرسالة محفوظة في ملف رقم ١٢٣٠/١٨.١٣/٥٥ في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي.



اهتماماً بالغاً في قضايا بيع الأراضي لليهود، فما أن يبلغه خبر عن محاولات صهيونية لشراء قطع من الأرض حتى يتحرك من أجل وقف البيع. ولديناً مثال واضح على ذلك وهي قصة أرض وقف السدرة في الرملة البالغ مساحتها خمسة آلاف دونم، والخبر الذي نشر في الصحف حول محاولة المتولين على الوقف بيع الأرض لليهود، فقد نشرت جريدة الجزيرة في عدد ١٠٩، بتاريخ ٢ آذار ١٩٢٥ م، تحت عنوان بيع أراضي الوقف تقول: «اتصل بنا أن متولي وقف السدرة في الرملة أخذوا يحاولون بيع الأراضي البالغ مساحتها خمسة آلاف دونم، والسمسار الذي يحاول أن ينال شرف هذه الصفقة هو باروخ، فيسوّنا جدا أن يبلغ بنا الحال إلى هذه الدرجة من الإنحطاط. هذا ونلفت أنظار المجلس الإسلامي الأعلى لهذه المسألة المهمة» وقام الحاج أمين بتوجيه رسالة بتاريخ ٩ شعبان ١٣٤٣ هـ، ٤ آذار ١٩٢٥ م، لمأمور الأوقاف في يافا، باعتبار أوقاف الرملة تحت إدارته، ينقل له خبر الجريدة، ويعقب على ذلك بالقول: «فإذا كانت هذه المحاولة لبيع الوقف صحيحة فالأمر ذو بال ويقتضي الانتباه الشديد والأخذ بجميع الوسائل الشرعية والقانونية لصيانة الوقف، ومنع كل إجراء يضر مصلحته، وعليه نرجو منكم القيام بما يلي سريعا:

- تحقق مآل هذا الخبر المنشور في الجريدة والوقوف على مبلغ ما هو عليه من الواقع والصحة، وبيان ذلك بالتفصيل.
- المباشرة حالا في مسح هذا الوقف مسحاً فنياً مؤيداً بالخرائط والعلامات الثابتة، وأما نفقة المساحة فتؤخذ من ريع الوقف المذكور بالغلة ما بلغت.
- ينبغي سرعة إنجاز المساحة وجعل الخرائط الفنية الموافق عليها من المجاورين ثلاث نسخ، فتحفظ واحدة في المحكمة الشرعية، وأخرى في دائرة الأوقاف، والثالثة في يد المسؤولين. ونتظر اعلامنا مجريات هذا الأمر»

وأرسل الحاج أمين نسخة إلى مأمور أوقاف غزة يطلب منه إيفاد أحد المسؤولين الذين في دائرة أوقاف غزة إلى يافا لمعاونة مأمور أوقافها في إجراء المساحة وإعطاء جميع المعلومات اللازمة في هذا الشأن. ويتبين من رسالة جوابية من أمين الحسيني،

بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٢٩ م، إلى محمد علي أفندي، الذي أرسل يسأل عن أرض السدرة الوقفية، أن المجلس الأعلى وجد أنه لم يكن هناك مسعى من اليهود لاقتناء الأرض.<sup>٢٧</sup>

وفي مواجهة المشاكل المذكورة أعلاه فقد اعتمد الحاج أمين عدة طرق وسياسات لتحقيق هدف الحفاظ على الأراضي ومنع تسريبها لليهود. وقد تبنى المجلس الإسلامي الأعلى هذه الطرق خلال رئاسة الحاج أمين له، وكان منها التالية: أولاً، سعى المجلس إلى تنظيم إدارة الوقف، وتنظيم سجلاته، واستعادة أملاكه والإشراف على عقاراته وتنميتها وتطويرها. وقد اهتم المجلس بحصر أراضي الأوقاف والإشراف عليها واستثمارها لصالح العرب، فعين صفوت يونس الحسيني للقيام بهذه المهمة، ولدينا وثيقة مؤرخة في ٢ شعبان ١٣٥٤ هـ، الموافق ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٥ م،<sup>٢٨</sup> وموقعة من الحاج محمد أمين الحسيني رئيس المجلس، يبلغ فيها مدير أوقاف القدس بهذا القرار على اعتبار أن المجلس الأعلى كان مسؤولاً عن جميع دوائر الأوقاف في فلسطين، وتبين الوثيقة المهام التي كان يطمح المجلس في تحقيقها من تعيين صفوت الحسيني موظفاً متفرغاً، وتتلخص هذه الأهداف في:

- إيجاد سجل عمومي لأموال الوقف وأراضيه .
- حفظ وثائق الوقف القديمة والحديثة من وقفيات ومستندات الدفتر الخاقاني (السلطاني) الذي يضم تفاصيل واسعة عن أراضي فلسطين.
- التحري عن الأراضي الوقفية وضبطها.
- تصميم خارطة لجميع أراضي الأوقاف.
- تسييج أراضي الأوقاف وتحريشها عند الحاجة وتهئية اسغلالها بالإيجار والغرس.
- تهئية قضايا الأراضي الوقفية أمام المحاكم المختصة.
- حث الأهالي على وقف قسم من أراضيهم على المساجد.
- مقاومة بيع الأراضي لليهود.

<sup>٢٧</sup> ملف ١٦/٢٥/١،٢/١/١٠ «شؤون وقف السدرة في يافا ومحاولة المتولين بيع الأراضي».

<sup>٢٨</sup> محفوظة في ملف رقم ٦١٣٥١٢،١٨٠ من ملفات أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى المحفوظ في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي في القدس. أنظر نصّها في الملاحق.

وضمن ذات الإطار أرسل المجلس عام ١٩٢٩ عضو إدارته أمين التميمي للاستئذان من أجل أن يتقصى بين سجلات الأراضي والضرائب بحثاً عن أملاك وقفية للمسلمين لمّا يكشف عنها.<sup>٢٩</sup> وبعد عودة التميمي وبجعبته عدد من الوثائق الهامة حول أملاك الوقف في فلسطين كتب الحاج أمين للحكومة الانتدابية طالباً إرجاع أملاك الوقف للمجلس بناء على الوثائق التي «استحضرت من الاستئذان من الدفتر الخافاني».<sup>٣٠</sup>

ثانياً، شارك رئيس المجلس الهيئات الوطنية في تأسيس صناديق لشراء الأراضي التي يضطر أصحابها لبيعها. وشجّع على دعم هذه الصناديق. ثالثاً، عمل المجلس الإسلامي الأعلى على شراء قطع أراضي واسعة لحسابه. وسجلها وقفاً إسلامياً. كأراضي مشاع قرى الطيبة والطيرة وعتيل وزيتا. من قضاء طولكرم، والتي اشتراها المجلس سنة ١٩٢٨ م. لكنّه وحسب رسالة من عزة دروزة، مدير الأوقاف العام آنذاك، إلى رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بتاريخ ١٤ كانون الأول ١٩٣٤ م. لم يستكمل دفع ثمنها حتى ذلك التاريخ بسبب الضائقة المالية حيث نقص من ثمن المشاع ٢٥ ألف جنيه.<sup>٣١</sup> وكانت أراضي مشاع الطيرة ستباع للخواجة يشوعا خانكين الذي عمل بنشاط كبير على شراء الأراضي في منطقة السهل الساحلي لصالح الوكالة اليهودية. وقد كتب رجال من الطيبة رسالة إلى مراقب دائرة الأوقاف العام في القدس يطلبون فيها توكيل محامي ودفع تكاليف الدفاع أمام المحكمة المركزية في يافا. في مواجهة الخواجة يشوعا خانكين الذي أقام دعوى في المحكمة المذكورة ضد عدد منهم. وقد طلب خانكين من المحكمة في دعواه إلزام هؤلاء الرجال بدفع مبلغ عشرة آلاف جنيه له. تعويضاً عن «الضرر» الذي لحق به بسبب اتفاقية زعم أنه وقّعها معهم. رغم بيعهم الأرض الكائنة في قرية الطيرة إلى المجلس الإسلامي الأعلى.<sup>٣٢</sup>

كما اشترى المجلس أراضي مزرعة دير عمرو. قضاء القدس. وتبلغ مساحة هذه الأرض ٣٠٠٠ دونم. وحسب رسالة من سكرتير المجلس الأعلى لجريدة الدفاع مؤرخة في ٢٥ رمضان ١٣٥٣ هـ. ١ كانون الثاني ١٩٣٥ م. فإنّ هذه الأرض كانت قد طرحت بواسطة محكمة مركزية القدس بالمزاد العلني. وكادت تذهب للمزاد عليها البنك اليهودي (أنكلو فلسطين) سنة ١٩٣٠. فدخلت الأوقاف المزادة. وأحيلت إليها المزرعة بمبلغ وصل مع بقية المصاريف حوالي ٦٠٠٠ جنيه.<sup>٣٣</sup> دفع المجلس منها نحو ٣٥٠٠ جنيه من أموال إعانات منكوبي أحداث ١٩٢٩. وقد سجلت هذه الأراضي نهائياً باسم الأوقاف في دائرة الطابو. وقامت مديرية الأوقاف بإعلان إجارة هذه الأرض في المزاد العلني مدة طويلة تقرب من ستة أشهر للمزادة عليها. وأجرتها بإجارة موافقة بعد ذلك لمحمود أفندي النجار هي ٣٧١ جنيهاً من السنة الأولى إلى السنة العاشرة. و٧٢١ جنيهاً من السنة الحادية عشرة إلى السنة العشرين. و٨٢١ جنيهاً من السنة الحادية والعشرين إلى السنة التاسعة والعشرين. واشترطت الأوقاف على المستأجر أن يصلح تلك المزرعة ويعمّرها أحسن تعمير. ويسلمها عند انتهاء الإجارة مشجرة وعامرة. وقد أنشئت على أراضيها داراً للآيتام تضم مساكن داخلية ومدرسة خاصة بهم.<sup>٣٤</sup>

وساهم المجلس في الدفاع عن أراضي عرب الزبيدات. المعروفة بأراضي بسومة والواقعة قرب شفا عمرو. في منطقة الجليل. والبالغ مساحتها على درجة التقريب أربعة آلاف ومئتي دونم. ولدينا نص اتفاق موقع من قبل أفراد من عرب الزبيدات وأهالي شفا عمرو ومن ينوب عن مالكي خربة بسومة من جهة. ومن السيد عزة دروزة ممثلاً للأوقاف الإسلامية في فلسطين من جهة أخرى عام ١٩٣٥ م. فبعد أن خسرو هؤلاء جزءاً كبيراً من أرضهم. في نزاع مع شركة تحسين الأراضي اليهودية. التابعة للوكالة اليهودية. اتفقوا مع المجلس بأن يبيعوا للأوقاف نصف أرضهم المتبقية<sup>٣٥</sup> بثمن قدره

٢٩ ملف ١٣/٢٢/٥٥.٢/٥٥. مسودة الرسالة بخط يد الحاج أمين محفوظة في الملف السابق.

٣٠ أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى.

٣١ أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى. والرسالة موقعة من قبل مصطفى عبد الله منصور ويوسف ناصر سماره وعبد العزيز عبد الكريم وعبد الحميد خضر ومحمود عبد الغني ناصيف وعبد الفتاح محمود منصور وحامد محمد سالم. وسعيد الشيخ إبراهيم وعبد القادر ناصيف.

مئتان وخمسون ملاً لكل دونم من الدونمات. ويتولى المجلس بالمبلغ المطلوب منه توكيل المحامين ودفع تكاليف القضايا اللازمة للحفاظ على ما يتبقى لمالكي الأرض.<sup>٣٦</sup>

**رابعاً،** عمل المجلس على تسجيل أملاك الوقف الإسلامي في سجلات الطابو. وأوعز إلى مسؤولي المجلس بمتابعة قضايا مسح الأراضي، التي قامت بها حكومة الانتداب. كما أن المجلس دعا المسلمين إلى تسجيل أملاكهم وفقاً لزمع بيعها لليهود. **خامساً،** عقد رئيس المجلس اجتماعات لمخاتير القرى ومشايخ البدو لحثهم على الحفاظ على أراضيهم وعدم بيعها لليهود. وعلى نبد السماسرة والبائعين لليهود. وخطبهم في هذه الاجتماعات بلهجة ناهية حازمة. كقوله في خطابه أمام اجتماع وفود القرى بشأن بيع الأراضي بفلسطين للصهيونيين. المنعقد في ٢٨ كانون الأول ١٩٣٤ م: «إن بيع الأرض قليلاً أو كثيراً والسمسرة والمساعدة على البيع ولو بكلمة. والتوسط في ذلك. بل والوقوف موقف الحياد هو خيانة كبرى لله ولرسوله وللمؤمنين.» ومثل قوله في ذات الاجتماع: «ليس البيع وحده هو الخيانة. ولكن السكوت عليه خيانة أيضاً فافهموا هذه الحقيقة.»<sup>٣٧</sup> وقد أنقذ الشيخ حسن أبو السعود. مفتي الشافعية بالقدس. والمراقب العام للمعاهد الدينية في فلسطين. مئات الدونمات في قرية بيت جبرين قضاء الخليل بعد أن أخذ القسم أمام حشد من الناس من صاحبها على عدم بيعها. وكان الرجل قد تعرض لإغراءات أحد السماسرة لبيع الأرض.

**سادساً،** أصدر المجلس النشرات والبيانات التي حذرت من بيع الأراضي لليهود. وأصدر الفتاوى العديدة التي تجعل من هذا البيع خيانة وكفر. واستخدم في خطاباته آيات من القرآن الكريم حتى يضع القضية في إطار ديني إيماني صارم وواضح. كما وزع المجلس نشرات تحث على زراعة الأرض بالأشجار المثمرة. واستثمارها وعدم تركها بوراً. لأن زراعتها والاستفادة منها تمنع بيعها لليهود.

**سابعاً،** كتب رئيس المجلس ومفتي القدس. الحاج أمين الحسيني. إلى المندوب السامي

البريطاني مطالباً بسنّ قوانين تمنع بيع الأراضي العربية لليهود. ففي ٢٠ رمضان ١٣٥٣ هـ. ٢٧ كانون الأول ١٩٣٤ م. وجّه المفتي رسالة للمندوب السامي<sup>٣٨</sup> يبين فيها الحالة السيئة للفلاح الفلسطيني. وأضرار انتقال الأراضي من أيدي الفلاحين لليهود. حيث أن ما لدى العرب من الأرض بالكاد يكفي احتياجاتهم. وطلب المفتي في رسالته من المندوب السامي أن تقوم الحكومة في فلسطين: أولاً سنّ تشريع تمنع فيه البيع من العرب إلى اليهود بالنظر لقلّة ما بقي في أيدي العرب من الأراضي التي لا تكفي لاحتياجاتهم الضرورية؛ وثانياً أن تسنّ تشريعاً تمنع فيه بيع أي قطعة من الأرض لأي كان إذا كان صاحبها لا يملك من المساحة العدد من الدونمات التي جاء في تقرير سمسرون أنها الحد الأدنى لما تحتاجه العائلة العربية للقيام بأود عيشها. وهي (١٣٠) دونماً.

**ثامناً،** سعى المجلس للحفاظ على المقابر والمساجد والمقامات الإسلامية في المواقع التي بيعت لليهود. وأنشأت الحركة الصهيونية عليها مستوطنات. مثل مسجد قرية كفرنا والواقع ضمن الأراضي التي باعها السراسقة اللبنانيون لليهود. أو في المواقع الأخرى التي لم تبيع لليهود. مثل أرض ومقام ومقبرة راحيل قرب بيت لحم.

**تاسعاً،** أباح الحاج أمين تأديب السماسرة وباعة الأراضي ولو بالعنف. فقد خاطب زعماء القرى في الاجتماع المنعقد في ٢٨ كانون الأول ١٩٣٤. والمذكور سابقاً. بقوله: «وعلينا جميعاً أن نتصدى لمنع كل من يريد أن يبيع قطعة منها [فلسطين]. ونضرب على يده. لأن ضرره يتناول المجموع.» وقال أيضاً واصفاً باعة الأراضي والسماسرة بالمجرمين: «إن المجرمين هم أقلية ضئيلة في البلاد. وفي استطاعتنا أن ننصّحهم ونوقفهم عند حدّهم. ونأخذ على أيديهم. ولا تأخذنا في سبيل ذلك العصبية الجاهلية.» وليس بعيداً عن الحقيقة إسناد عمليات قتل السماسرة التي بدأت مع اندلاع الثورة العربية الكبرى سنة ١٩٣٦. إلى رأي المفتي هذا وتحريضه ضدهم.

٣٦ محفوظة في ملف رقم: ٥/٣٥/٢، ١/١/٧٥ من أرشيف المجلس الأعلى في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي.

٣٧ انظر نصّ الخطاب في مقالنا «وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني» المنشورة في حوليات القدس. العدد ١٢، شتاء ٢٠١١. ص. ١١٧-١١٥.

٣٨ انظر نصّ الرسالة في مقالنا «وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني» المنشورة في حوليات القدس. العدد ١٢، شتاء ٢٠١١. ص. ١١٤-١١٣.

## تحريض المجلس ضد بيعوع الأراضي لليهود

الوعاظ العاملين في دائرة المعاهد الدينية التابعة للمجلس. الذي أحضر لإدارته عالماً أزهرياً يدعى علي رشدي. حملة قوية ضد السماسرة الذين يسهلون البيع لليهود. فطاف هؤلاء الوعاظ في القرى والمدن الفلسطينية كافة محذرين من البيع والسمسرة لليهود. ومنذرين الفاعلين بأشد العقاب في الآخرة. وداعين الأهالي إلى مقاطعة وهجر كل من يبيع أو يسمسر لليهود.

كما تبين سابقاً فقد كان ضمن الجهود الحثيثة التي قام بها المجلس الإسلامي الأعلى. برئاسة الحاج أمين الحسيني. لمنع بيعوع الأراضي ردع الراغبين بالبيع لليهود وتخويفهم باعتبار أن مثل هذا البيع كفر وحرام ومخالف لتعاليم الإسلام. وقد كان من مقررات المؤتمر الإسلامي العام الذي عقد بالقدس من ٢٧ رجب إلى ٧ شعبان ١٣٥٠ هـ. الموافق من ٧ إلى ١٧ كانون الأول ١٩٣١. برئاسة الحاج أمين وبحضور عدد كبير من علماء وشخصيات العالمين العربي والإسلامي ومن علماء وشخصيات فلسطين. «استنكار أعمال السماسرة الذين يساعدون اليهود على إخراج الأراضي من حوزة المسلمين الفلسطينيين - ودعوة العالم الإسلامي لشراء الأراضي المعرضة للضياع من أيديهم»<sup>٣٩</sup> ويمكن في هذا السياق اعتبار الفتوى التي أصدرها مؤتمر علماء فلسطين الأول. الذي عُقد بالقدس سنة ١٩٣٥. تحت رئاسة الحاج أمين. حدثاً مفصلياً في تحديد الموقف من مسألة البيع لليهود. فقد اعتبر العلماء كل من يبيع أرضاً لليهود. أو يسمسر عليها أو يسهل بيعها لصالحهم. كافراً تجب مقاطعته ولا يجوز دفنه في مقابر المسلمين.<sup>٤٠</sup> وقد أطلق الحاج أمين عن طريق

والمتوسط في الأراضي الفلسطينية لليهود والمسهل له هو :

أولاً: عامل ومظاهر على إخراج المسلمين من ديارهم. ثانياً: مانع لمساجد الله أن يذكر فيها اسمه وساع في خرابها. ثالثاً: متخذ اليهود أولياء لأن عمله يعد مساعدة ونصراً لهم على المسلمين.

رابعاً: مؤذ لله ولرسوله وللمؤمنين. خامساً: خائن لله ورسوله وللأمانة. وبالرجوع إلى الأدلة المبينة للأحكام في مثل هذه الحالات من آيات كتاب الله كقوله يا أيها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول وتخونوا أماناتكم وأنتم تعلمون. واعلموا إنما

أموالكم وأولادكم فتنة وأن الله عنده أجر عظيم). وقوله تعالى: (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً). وقوله تعالى (ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان لهم أن يدخلوها إلا خائفين. لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم). وقوله تعالى (لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبرؤهم وتقسطوا إليهم إن الله يحب المقسطين. إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين وأخرجوكم من دياركم وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فأولئك هم الظالمون). وقوله تعالى في آية أخرى (يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي وعدوكم أولياء). وقوله تعالى من آية أخرى (ومن يتولهم منكم فإنه منهم. فيعلم من جميع ما قدمناه من الأسباب والنتائج والأقوال والأحكام والفتاوى أن بائع الأرض لليهود في فلسطين سواء كان ذلك مباشرة أو بالواسطة. والسمسار والمتوسط في هذا البيع والمسهل له والمساعد عليه بأي شكل. مع علمهم بالنتائج المذكورة. وكل أولئك ينبغي أن لا يُصلّى عليهم ولا يدفنوا في مقابر المسلمين. ويجب نبذهم ومقاطعتهم واحتقار شأنهم وعدم التودد إليهم والتقرب منهم. ولو كانوا آبائنا أو أبناءنا أو إخواننا أو أزواجنا... جعلنا الله من الذين يسمعون القول فيتبعون أحسنه إنه مولانا فنعم المولى ونعم النصير. تحريراً في ٢٠ شوال سنة ١٣٥٣ هـ ٢٦ كانون الثاني عام ١٩٣٥ م.

المصدر: الحوت. بيان (إعداد). وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٣٩-١٩١٨. من أوراق أكرم زعتر. بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤. ص ٣٨٨-٣٨٩.

٣٩ راجع كراسة قرارات المؤتمر المنشورة تحت عنوان: مقررات المؤتمر الإسلامي العام في دورته الأولى. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس. (١٩٣٤). ص. ١٨.

٤٠ تقول الفتوى: «بعد البحث والنظر فيما ينشأ عن بيع الأراضي في فلسطين لليهود من تحقيق المقاصد الصهيونية في تهويد هذه البلاد الإسلامية المقدسة وإخراجها من أيدي أهلها وإجلائهم عنها وتعفية أثر الإسلام منها بخراب المساجد والمعابد والمقدسات الإسلامية. كما وقع في القرى التي تم بيعها لليهود وأخرج أهلها مشردين في الأرض. كما يُخشى أن يقع. لا سمح الله. في أولى القبلتين وثالث الحرمين الأقصى المبارك. وبعد النظر في الفتاوى التي أصدرها المفتون وعلماء المسلمين في العراق ومصر والهند والمغرب وسوريا وفلسطين والأقطار الإسلامية الأخرى التي أجمعت على تحريم بيع الأرض في فلسطين لليهود. وتحريم السمسرة على هذا البيع والوسط فيه وتسهيل أمره بأي شكل وصورة. وتحريم الرضا بذلك كله والسكوت عنه. وأن ذلك كله أصبح بالنسبة لكل فلسطيني صادراً من عالم بنتيجته راض بها. ولذلك فهو يستلزم الكفر والارتداد عن دين الإسلام باعتقاد حله. كما جاء في فتوى سماحة السيد أمين الحسيني مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى. وبعد النظر والبحث في ذلك كله. وتأييد ما جاء في تلك الفتاوى الشريفة والاتفاق على أن البائع والسمسار

## مكافحة جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر للسماسرة وبيع الأراضي

قامت جمعيات الأمر بالمعروف بجهود كبيرة في توعية الفلسطينيين لخطورة بيع الأراضي لليهود. وحاربت السمسرة والسماسرة وحذرت الأهالي منهم ومن خيانتهم. وحثت الفلاحين وملاك الأراضي على التمسك بأراضيهم. وعلى زراعتها واستثمارها. كما ربطت بين تمسك الفلسطينيين بالأخلاق والقيم الإسلامية والحفاظ على عقيدتهم وعبادتهم وبين الحفاظ على الأرض وعدم التفريط بها لليهود. فشنت حملة توعوية ضد شرب الخمر وضد القمار وضد الفساد الداخلي وانقسام الحمائل والعائلات وصراعها فيما بينها<sup>٤١</sup>. كما شرح الوعاظ أخلاق اليهود وتأمرهم عبر التاريخ على الإسلام والمسلمين. وفي التقرير الشهري عن الوعظ والإرشاد في صفد وقضاها والحولة لشهر شباط ١٩٣٦ م ورد أن زيارات الوعاظ كانت حول المحافظة على الصلوات الخمس والتمسك بالدين والأرض وعدم إكراه البنات على الزواج بمن لا ترغبه وإقامة الجمعة والجماعة وتعطيل الأعمال في يوم الجمعة<sup>٤٢</sup>.

## نشاطات جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في غزة

لدينا عدد جيد من الوثائق التي تتعلق بنشاطات جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في غزة. والتي تعطينا صورة واضحة نسبياً حول أثر هذه الجمعيات في محاربة بيوع الأراضي لليهود. وحسب كتاب أرسله أمين سر الجمعية في غزة. الشيخ عثمان الطباع. للشيخ حسن أبو السعود. أمين السر العام للجمعيات، بتاريخ ٣٠ تموز ١٩٣٥ م. فقد قامت الجمعية خلال شهر تموز «بأعمال مشكورة وبذلت الجهد في قرى غزة بمكافحة بيع الأراضي

للمسيحيين والإنكار على السماسرة الخائنين. وحضت الخطباء والمدرسين على تخصيص دروسهم وخطبهم في ذلك»<sup>٤٣</sup>. وجاء في كتاب مؤرخ في ٤ كانون الأول ١٩٣٥ م. ومرفوع من رئيس الجمعية في غزة. القاضي الشرعي الشيخ رازم مسمار. إلى رئيس الجمعية المركزية بالقدس الحاج أمين الحسيني. عن أعمال الجمعية بغزة خلال شهري رجب وشعبان ١٣٥٤ هـ. تشرين أول وتشرين ثاني ١٩٣٥ م. أن الجمعية شكلت لجنة للوعظ والإرشاد. وقد وضعت هذه اللجنة خطة لخطب الجمعة في المساجد. وأن الخطبة الثانية من الشهر كانت «في بيان غدر اليهود (بنو قينقاع وقريضة والنظير) بالرسول صلى الله عليه وسلم. وخیانتهم له ونقض عهدهم معه. وحكم سعد بن معاذ رضي الله عنه بهم. وغدرهم للمسلمين في هذا العهد بقصد إخراجهم من البلاد والاستيلاء على أماكنهم المقدسة». وجاء في الكتاب أيضاً أن الجمعية شكلت لجنة لإنقاذ الأراضي «وهي حريصة كل الحرص على أن لا يتسرب شبر واحد من الأراضي إلى أيدي الأجانب». ويضيف الكتاب بأن الجمعية لم تقف عند حد التثقيف والتحريض بل إذا علمت بأن هناك صفقة بيع بادر بعض أركان الجمعية بالذهاب إلى القرية والحيلولة بجهودهم في عدم تنفيذ البيع». ويفخر الشيخ مسمار بأنه منذ «الشهر السادس (جمادى الثانية ١٣٥٤ هـ. الموافق لشهر أيلول ١٩٣٥ م) لم نسمع أنه تم شيء من البيوع لليهود في غزة وقضاها».

وجاء في التقرير الذي رفعه الشيخ الطباع حول الوعظ والإرشاد خلال شهر رمضان ١٣٥٤ هـ. كانون الأول ١٩٣٥ م. أن العلماء والوعاظ تجولوا في القرى حاثين على التمسك بالأراضي. ويضيف بأنه «لم يحدث ما يكدر خاطر سوى بيع قطعة أرض في قرية هوج. مساحتها ستمائة دونم تقريباً. للسمسار المعروف إسماعيل العزة من قبل أحد الورثة أحمد خيال». ويتابع الشيخ الطباع شارحاً بأن أحمد المذكور روجع في المسألة «من قبل أناس كثيرين. أصدقاء ومحبين. ومن قبل أعضاء الجمعية لعلّه يرتدع أو يرجع عن مكيدته للمسلمين فلم يزد إلا عتواً ونفورا». ويرجع الطباع أسباب قيام أحمد خيال ببيع الأرض لا لسبب الفقر والحاجة. بدليل أنه اشترى سابقاً أربعين دونماً بجوار بيارته بألف جنيه. ولكن السبب في بيوع الأراضي التي وقعت في غزة

٤١ لقد أدى مثل هذا الانقسام بين الحمائل في قرية عين ماهل. قضاء الناصرة. سنة ١٩٤١ إلى تسجيل قطعة كبيرة من مشاع القرية باسم المندوب السامي. بدل تسجيلها باسم الأوقاف ليكون ريعها في خدمة مسجد القرية.

٤٢ أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى. ملف تقارير الوعاظ قضاء صفد.

٤٣ أرشيف المجلس الإسلامي الأعلى. ملف رقم: ١٢/٣٧/٦، ١/٦٠.

وقضاها هم «الورثة الذين تملكوا البلاد بالجاء المزيف والجبروت».

يلفت الشيخ حسن أبو السعود أمين السر العام للجمعيات نظر رئيس الجمعية في غزة في رسالة بأن لعب الميسر قد انتشر انتشاراً فظيماً في قريتي سمسيم وبينا «الأمر الذي أصبح يهدد هاتين القريتين الإسلاميتين بالإفلاس، وبوقوع أهلها فريسة العداوة والبغضاء، مما يسهل ضياع أراضيها وانتقالها لأيدي أعداء الإسلام.» ويطلب الشيخ حسن أن تهتم الجمعية بمكافحة هذا الخطر.<sup>٤٤</sup>

تستمر متابعة موضوع بيوع الأراضي في داخل المجلس الأعلى. ففي ٣ ذي الحجة ١٣٥٤ هـ. ٢٦ شباط ١٩٣٦ م. كتب الحاج أمين الحسيني مذكرة للشيخ حسن أبو السعود. أمين السر العام لجمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. يقول فيها أنه علم بأن «بيع الأراضي في غزة نشط أخيراً نشاطاً مريعاً.» ويطلب الحاج أمين من الشيخ حسن «اتخاذ ما يقتضي من الوسائل لمكافحة هذا الخطر الوبيل.» وفي ١٨ ذي الحجة هـ. ١٢ آذار ١٩٣٦ م. كتب الشيخ حسن لرئيس الجمعية في غزة يطلب الاهتمام بالأمر. وإعلامه «بنتيجة جهودكم الطيبة الموفقة في هذا السبيل».

وجاء في تقرير رئيس الجمعية بغزة لرئيس الجمعيات في القدس. بتاريخ ٣ محرم ١٣٥٥ هـ. ٢٦ آذار ١٩٣٦ م. أن الخطبة للجمعة التالية لعيد الأضحى كانت في محاربة بيوع الأراضي. وبيان حكم الله في البائع والسمسار. ويقول أن البيع قد تفشى «في هذا البلد المنكود الحظ بصورة مدهشة من بعض الرجال المعروفين فيها. ولمحاربة هذه الرذيلة قد انتدب بعض العلماء للبحث في هذا الموضوع قبل الصلاة وقبل خطبة الخطيب.» ويقول رئيس الجمعية أنه كلف بعض أعضائها «لوضع قصيدة باستخراء باعة الأرض والوطن وسماسرة السوء. على أن تنشر تلك القصيدة بين طلاب المدارس والعوام وتقرأ في كل مجتمع من قبل الكشافة وغيرهم ولا سيما في الاحتفالات الدينية وفي المولد النبوي.» وفي ملخص تقرير الجمعية عن نشاطاتها في شهر شوال ١٣٥٥ هـ. والذي رفع في رسالة من رئيس الجمعية إلى الرئيس العام للجمعيات بتاريخ ١ ذو القعدة ١٣٥٥ هـ. ٢١ كانون الثاني ١٩٣٧ م. ذكر بأنه ورد للجمعية في غزة كتاب يطلب منها الحيلولة

٤٤ أرشيف المجلس الأعلى. ملف ١٢/٣٧/٦، ١/٦٠.

دون إتمام صفقة البيع التي ستقع من خليل أفندي بسيسو للسمسار رشاد خورشيد وشركاه. ويقول أن الجمعية اهتمت للأمر «فأرسلت وفداً للسيد خليل أفندي لإقناعه بالعدول. وقد كتبت الجمعية لسماحتكم وللبنك العربي للعمل على إنقاذ هذه الصفقة.» ويستطرد بأن الجمعية «قامت بحملة قوية على البائعين والسماسرة. وقررت أن تكون خطبة الجمعة على أثر هذه الحركة في بيان حكم الله في البائع والسمسار» ويشرح رئيس الجمعية بأنه على أثر تحرك الجمعية ورد لها كتاب من أحد المشتركين في بيع الصفقة للعمل على إنقاذها.

## دور وكيل المعاهد الدينية

كان لجهود وكيل مفتش المعاهد الدينية. الشيخ علي رشدي. دور كبير في تعزيز حملة الحفاظ على الأرض. وبين أوراق المجلس نسخة بخط اليد من رسالة أرسلها الوكيل المذكور إلى الواعظ العام لقضاء بئر السبع. الشيخ شعبان أفندي صبح. بتاريخ ٢٨ تموز ١٩٣٥ م بعنوان «حول نشاط السماسرة وكثرة بيوع الأراضي في منطقتكم.» تطلب الرسالة وضع تقرير مفصل يتضمن أسماء الأفراد والهيئات التي تمارس السمسرة ومساحة الأرض التي تجري المفاوضات حولها ورأيه حول توقيف بيوع الأراضي وطلب توثيق المعلومات من مصادرها وبذل جهد أكبر في مضارب البدو. وقد رد الواعظ برسالة جوابية تتضمن أسماء السماسرة ومقترحات لمقاومتهم. كما تحتفظ وثائق المجلس الأعلى برسالة من وكيل المعاهد الدينية بتاريخ ٣١ تموز ١٩٣٥. إلى الشيخ محمد البسيطامي واعظ قضاء نابلس. يطلب منه فيها مزيداً من مراقبة أوضاع الأراضي وتسريبها لليهود خاصة بعد نية جماعة من كفر ثلث بيع أرض لليهود لولا تدخل واعظ قضاء طولكرم وثنيتهم عن مرادهم. وكتب الوكيل علي رشدي عدداً من رسائل الشكر للمواطنين الذين حافظوا على أراضي قراهم ومنعوا ببيعها لليهود ومنها رسالة منه بتاريخ ٣٠ ربيع الثاني ١٣٥٤ هـ. ٣١ تموز ١٩٣٥ للشيخ عبد الرحمن جمعة من حمامة المجدل يشكره فيها على اهتمامه بالمحافظة على الأراضي. ورسالة شكر ثانية بنفس التاريخ للشيخ محمد عبد



الكريم مختار قرية جماسين «لأن قريبتكم متمسكة بأراضيها لم تبع منها شبر. وأن هذا كله بهمتكم وغيرتكم على الوطن والدين»<sup>٤٥</sup>

## خلاصة

يتبين من العرض السابق أنّ المجلس الإسلامي الأعلى بذل جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على الأراضي الفلسطينية. ومنع تسريبها للشركات الصهيونية. وأنّ رئيس المجلس قاد حملة شديدة على مدار سنوات رئاسته لتحقيق هذا الهدف. واستخدم مركزه الديني. وسلطته السياسية في ذات السبيل. ورغم الصعوبات الكبيرة التي واجهت المجلس في هذا السياق. إلّا أنّ المجلس حقّق العديد من النجاحات في مناطق متفرقة من فلسطين. وقد قامت جمعيات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تشكلت بعد مؤتمر علماء فلسطين الأول بمجهود واضح من أجل منع بيع الأراضي لليهود. كما قام وعّاظ المجلس. العاملون ضمن دائرة المعاهد الدينية بمثل هذا المجهود.

## ملاحق الدراسة

### الملحق الأول

انتداب وفد من موظفي المجلس للقيام بزيارات إلى  
جاوا والهند  
المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى  
القدس الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيد المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.  
أما بعد. فقد انتدب المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى بفلسطين حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ حسن أفندي أو السعود مفتي السادة الشافعية ومفتش المعاهد الدينية بفلسطين والأستاذ الفاضل السيد راسم أفندي الخالدي

٤٥ أرشيف المجلس الأعلى. ملف رقم: ٠/٣٥/١.٤٠/٤٠. رسائل شكر للمواطنين على خدماتهم للمسلمين.

أحد أساتذة كلية وروضة المعارف الإسلامية في القدس وفدا الزيارة كرام المسلمين في جاوا والهند وغيرهما من البلاد الإسلامية المجاورة والتي يمر الوفد بها. ليبسط لهما حالة الديار المقدسة الإسلامية في فلسطين وحالة أخوانهم المسلمين فيها ويطلب منهم مد يد المساعدة إلى منكوبيهم وإلى إنقاذ الأراضي الإسلامية التي تخرج من أيديهم تباعا لليهود لشدة ما حل بهم من فقر وضائقة. والمجلس الإسلامي يتوجه بهذا الكتاب الذي يحمله وفده إلى كافة المسلمين الذين يتصل هذا الوفد بهم مستمدا المعونة بعد الله من عاطفتهم الدينية وغيرتهم الإسلامية ليساعد كل منهم. بما في وسعه في حفظ المسجد الأقصى المبارك والأراضي المقدسة مصونة من عادية العادين وطمع الطامعين. ذلك الواجب الذي لن يستطيع مسلمو فلسطين أن ينفردوا بأدائه والذي هو في عنق كل مسلم ومسلمة في مشارق الأرض ومغاربها.

وأن للمتبرعين الكرام اختيار الطرق في إيصال تبرعاتهم إلى صندوق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى في القدس الشريف. والمجلس الإسلامي هذا هو الهيئة الرسمية الممثلة لعموم فلسطين والمصادق على تمثيلها من قبل الحكومة.

وسلام الله ورحمته وبركاته على كل من اطلع على كتابنا هذا وأجاب داعي الله إلى خير المبرات في حفظ أولى القبلتين وثالث المسجدين. المسجد الأقصى وغيره من الأماكن الإسلامية المقدسة. ونسأله تعالى أن يرد كيد الطامعين. والله ولي التوفيق. وهو حسبنا ونعم الوكيل

رئيس المجلس الأعلى

١٩ شوال ١٣٤٨

١٩ آذار ١٩٣٠

### الملحق الثاني

تقرير عن البيوع في خربة كفر ثلث من واعظ قضاء طولكرم سعيد عبد الله صبري  
واعظ قضاء طولكرم  
سعيد عبد الله صبري  
تقرير عن البيوع في خربة كفر ثلث

بتاريخ ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٤ - ١٩٣٥/٧/١ زرت رأس

طيرة وهي مزرعة من مزارع خربة كفر ثلث لمقاومة البيوع في هذه الضيقة. إذ هي التي تقع البيوع فيها. وهي التي أخذ من أهلها إحدى عشر اتفاقية أمهرت منهم وسلمت لليهود. كما يعلم من الكشف الملحق بهذا التقرير. وهي أيضا التي يسار عليها من طرف جميل طقطق وأخيه. وجريس العربي. ويوسف الأسمر. كما يعلم من الكشف الثاني الملحق بهذا التقرير. اجتمعت بأهلها وتحدثت معهم في شأن البيع تكلمة للحديث الذي دار بيني وبينهم في قلقيلية. فرأيت منهم ميلاً لنقض هذه الاتفاقيات... وقد استرسلت في البحث معهم فظهر لي أنّ هذه الاتفاقيات قد أخذت من كل واحد منهم على انفراد. ثم هم أميون يجهلون محتويات الاتفاقيات وليس لديهم نسخة طبق الأصل عنها حتى نتصرف في الموضوع على بينة. وهم يقولون أنّ الاتفاق حصل مع اليهود بواسطة السمسار عمر محمود عرار من (خريش). يساعده في ذلك سلامة الهرش مختار قرية كفر ثلث. وينصّ هذا الاتفاق على أنه يجب أن تسجل هذه القطع في ظرف ثلاثة أشهر. ويؤرخون ذلك (قبل رمضان بأسبوع). وحيث أنه مضت مدة هذه الاتفاقية فيمكننا نقض البيع. بل ونطالب اليهودي بغرامة خمسة آلاف جنيه. هكذا يقولون. ولكنّ هذا لم يقنعني ما دام هؤلاء لا يعلمون محتويات الاتفاق على التحقيق. ولا يعرفون اسم اليهودي المتفق معه. وتاريخ العقد. فكيف يمكننا أن نخطر اليهودي رسمياً ونحن نجهل كل شيء في الأمر؟ لم يكن ثمة مندوحة عن السفر إلى (خريش) رأس الشحر ومنها ذر قرن الشيطان. حيث علمت أنّ سلامة الهرش الرجل الوحيد الذي يقرأ ويكتب. وهو الذي وقف على تنظيم هذه الاتفاقيات. ويعرف من أمرها كل شيء. لم أجد سلامة الهرش في خريش فاضطرت إلى إرسال مكتوب إليه حددت فيه موعدا لمقابلتي في (خريش). وكان ذلك واجتمعت في ١٩٣٥/٧/٤ في بيت أحمد السعيد الموسى: المعروف! وتداولنا الحديث. غاية ما وصلت إليه مع السمسار عمر محمود عرار ومساعدته سلامة الهرش أنهم على استعداد لفسخ البيع وإرجاع جميع العقود إلى أصحابها شرط أن يرجع كل من قبض سلفية ما قبضه إلى عمر المذكور. لأنه هو الذي دفع ذلك من ماله الخاص. ويدفع لليهود أجار المهندسين الذين مسحوا الأرض وعملوا فيها خرائط. ويقدر جميع ذلك - السلفية والمساحة ٥٠٠ جنيه فلسطيني. والجماعة الذين تصرفوا في السلفية يعجزون

عن الدفع وهم يقدمون أرضا بقيمة ذلك. غير أن السمسار عمر ومساعدته سلامة لم يقنعا بذلك. ومن غريب أمرهم أنهم يطلبون من المجلس أن يدفع هذه السلفية وأجار المساحة ويربط جميع الأرض بهذا المبلغ. طلبت من سلامة الهرش أن يطلعني على الاتفاقية لنعرف نصوصها حتى إذا من الممكن تخطير اليهودي بفسخ البيع حيث نكت عن الشراء. فوعد أن يحضر صورة عنها ولكن رأي فيه أنه مرواغ. لأنه إذا خطر اليهودي فالذي يحصل له الضرر هو عمر السمسار لما قدمت أن السلفية منه. الأرض التي نحن بصد الكلام فيها هي من الأرض المحلولة.<sup>٤٦</sup> اعتقد أن في تسجيلها صعوبة كبيرة يمكن أن تمر عليها السنة والسنتين فلا تسجل. غير أنني أحب أن ألفت نظركم إلى أن أموال اليهود تصل إلى كل جهة فستهل المعاملات بسرعة مدهشة. بحيث أنّ المعاملة التي لا تنجز في سنتين تنجز في بحر شهرين. ومثال ذلك المعاملة التي انتبه إليها أهل نابلس وهي التي تم تسجيلها في الأسبوع الماضي باسم اليهود من طرف زوجة أحمد السعيد الموسى. فاطمة بنت محمد أبو ميري. فهي من الأراضي المحلولة ولكن معاملتها ذلت. وذلت!

أما ما يتعلق بالكشف الثاني فلم يحصل لغاية الآن أي اتفاق مع أحد. غير أن جريس القدسي ويوسف الأسمر من رفيديا فاضوا أصحاب الأرض للشراء منهم أرضا لرجل من القدس مكتوم اسمه. وقد ذكروا غير أهل القدس جميل طقطق وأخيه. ولم أتبين الحقيقة. على كل حال أقنعت هؤلاء بعدم البيع. وإن كانوا لا بد يريدون البيع فليكن ذلك لعربي يثق به الناس. فوعدوا بذلك. وأنه إذا حصل بيع فلا يكتب الاتفاقيات سواي.

سلكت هذه الطريقة معهم مع العلم بأنني قمت بالواجب في بيان حكم الله والرسول في من يبيع ويسمّر الخ. وإني بينت لهم فوائد زراعة الأشجار البعلية وقابلية أرضهم لذلك. هذا ما أمكنني الوقوف عليه في خربة كفر ثلث. وإذا كنتم تسألون عن أحد يؤثر عليهم فاسألوا عن عائلة صبري في قلقيلية. لمكان المعاملة التجارية معهم أولاً والنسب ثانياً. ولكنها الحقيقة قررتها والممكن اجتنابه اجتنابه. وغيره يحتاج لمضحين ومساعدين

٤٦ الأرض المحلولة هي الأراضي التي أهمل أهلها زراعتها أكثر من ثلاث سنوات. فتحوّلت ملكيتها للحكومة.

سواء من المجلس أو غيره والسلام عليكم.

حاشية:

الجماعة يريدون أن يشيدوا مسجداً في خريش  
ويطلبون المساعدة من المجلس.

قليلية / ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٢ - ١٩٣٥/٧/٦  
(إمضاء) سعيد عبد الله صبري  
واعظ قضاء طولكرم

كشف عدد ١:

اسماء أصحاب الاتفاقيات مع اليهود والذين قبضوا  
سلفيات على بيعهم من أهالي خربة كفر ثلث  
(جماعين).

دونم	عدد
٦٠	عوض بن حسن أبو شليق. أرض رأس طيرة عمارة بئر الحارة.
٣٧٥	مسعود العلي وإخوانه. أرض خلة العشرة من رأس طيرة.
٠٥٨	يوسف حسين الياسين. قرنة عويضة وعمارة بئر الخروبة من رأس طيرة.
٠٧٥	علي محمود الحاج. خلة عساف وقصور النشاب من رأس طيرة.
٠٦٠	اشحادة الإبراهيم. خلة القتلة من رأس طيرة.
٠٢٥	مقبل بن حسين الحسن الخالد. خلة القتلة من رأس طيرة.
١٠١	أحمد بن حسن الصالح العرار. أرض أبو عليق من رأس طيرة.
٠٣٠	العبد عبد الواحد. خلة الكبارة من رأس طيرة.
٠٢٥	خليل الإبراهيم. خلة الكبارة من رأس طيرة.
٥٧٣	سلامة الهرش وإخوانه. وادي أرشه.
١٣٨٢	

٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ - ١٩٣٥-٧-٦

واعظ قضاء طولكرم

سعيد عبد الله صبري

كشف عدد ٢:

باسماء الذين سئلوا في البيع من طرف جرجس  
القرش وشركاه من رفيديا.

دونم	عدد
١٠٠٠	يعقوب بن حمد الحرن وشركاه من خربة كفر ثلث (جماعين) منزلة صبح رأس طيرة.
٠١٠٠	العبد بن موسى أبو صفية من خربة كفر ثلث (جماعين) حديقة أبو صفية رأس طيرة.
٠٠٥٠	محمد بن عبد الله الظاهر من خربة كفر ثلث (جماعين) طليب رأس طيرة.
٠١٠٠	محمود بن محمد اليوسف الخالد من خربة كفر ثلث (جماعين) حديقة عرار رأس طيرة.
٠٢٠٠	محمد بن مصطفى العبد العزيز من خربة كفر ثلث (جماعين) منزلة صبح رأس طيرة.

في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ - ١٩٣٥-٧-٦

واعظ قضاء طولكرم

سعيد عبد الله صبري

## الملحق الثالث

طلب وكيل المعاهد الدينية من الشيخ صالح  
الخطيب لمكافحة بيع الأراضي في قرى بيت ريم  
وعابود ودير غسانة وعارورة<sup>٤٧</sup>

بسم الله الرحمن الرحيم

فضيلة الأستاذ الشيخ صالح أفندي الخطيب  
المحترم

الواعظ العام لمنطقة جماعين

الموضوع: انتداب لمكافحة بيع الأراضي

علمنا أن بعض السماسرة يرتادون دير غسانة وبيت  
ريما وعابود وعارورة التابعة لقضاء رام الله لإغراء  
أهلها ببيع الأرض من اليهود. فنجوا أن تسرعوا بزيارة  
هذه القرى وتنصحوا لأهلها بالاحتفاظ بأراضيهم.

٤٧ أرشيف المجلس الأعلى. تقرير رقم ١١١/٦٠/٧٣٥/٢. الوعظ  
في منطقة رام الله وقراها حول مكافحة بيع الأراضي  
 لليهود.

وتبنيوا لهم حكم الله في الباعة والسماسرة. وتوزعوا عليهم الفتاوى الصادرة في هذا الموضوع بعد تلاوتها عليهم وشرحها لهم شرحاً وافياً، ثم تدرسوا حالة القرى المجاورة لها وتقدموا لنا تقريراً بجهودكم في هذه المنطقة.

ومن الضروري أن يكون معكم في هذه الرحلة فضيلة الواعظ العام لمنطقة رام الله لزيادة الفائدة. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته  
نسخة لحضرة مأمور أوقاف نابلس المحترم  
وكيل المعاهد الدينية  
علي رشدي

١٣٥٤ هـ. ١٨ تموز عام ١٩٣٥ م. زرت قرية بني نعيم وكان من أثر هذه الزيارة أنه تم الاتفاق بين أهلي القرية وبين دائرة الأوقاف الإسلامية على شراء ثلاثين ألف دونم شرقي بني نعيم تسمى أراضي المريجة. ووقع جميع كبار القرية ومختارها على الاتفاقية. وبذلك وضع حد لمساعي السماسرة الذين حاولوا شراء هذه الأراضي وبذلوا فيها مبالغ ضخمة.

٢٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٤ هـ مدرس الحرم الإبراهيمي الشريف والواعظ العام  
٣٠ تموز سنة ١٩٣٥ م محمد صبري عابدين

بسم الله الرحمن الرحيم

## الملحق الرابع

تقرير الشيخ محمد صبري عابدين عن جولاته في بعض قرى الخليل  
ومكافحته لبيع الأراضي لليهود  
بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة وكيل المعاهد الدينية المحترم  
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد  
فتجدون طيه نسخة من تقريري عن القرى التي زرتها أثناء شهر ربيع الثاني عام ١٣٥٤ هـ. تموز ١٩٣٥ م. وجميع المدة التي قضيتها في زيارتي للقرى خمسة أيام وهي أيام ١ ربيع الثاني ٢ تموز ١٩٣٥ م. و١٢ منه و١٨ و١٩ و٢٨ منه.

### الخلاصة

في ٢ و١٩ و٢٨ من تموز عام ١٩٣٥ م زرت قرية الزاهرية وألقيت فيها عدة دروس وبذلت ما يمكن من السعي للاحتفاظ بالأراضي والحث على عمارة مسجدها وتوسيعته. وفي ٢٨ منه اشتركت في حفلة التجربة الزراعية وكلفت أحد الشباب بتوزيع منشور الحث على الزراعة وتكلمت في موضوع الاحتفاظ بالأراضي. وفي ١١ ربيع الثاني عام ١٣٥٤ هـ. ١٢ تموز عام ١٩٣٥ م. زرت قرية الجبعة بصحبة سماحة الرئيس الجليل وألقيت خطبة الجمعة في الحث على الإصلاح وإزالة الخصام. وتنازل أهل القتل عن الدية إكراماً لسماحة الرئيس. وبذلك حفظت أراضي القرية من التسرب لليهود. وفي ١٧ ربيع الثاني عام

### قرية الزاهرية

زرت هذه القرية خلال شهر ربيع الثاني عام ١٣٥٤ هـ. موافق تموز ١٩٣٥ م. ثلاث مرات في ١ ربيع الثاني ١٣٥٤ هـ. ٢ تموز ١٩٣٥ م. و١٩ منه و٢٨ منه. وقد أقيمت على أهل القرية دروساً في عدة بحوث دينية ودعوتهم للتبرع لتوسعة مسجد القرية. فاستعد منهم أفراد عائلة أبي علامة لبذل ما يخص حملتهم. وسأجتمع مع بقية رجال الحمائل لحثهم على التبرع لهذا المشروع النافع. وفي زيارتي الأخيرة حضرت حفلة تجربة آلة الزراعة للحرثة الفنية في موقع وادي الخليل. وهو يبعد عن الزاهرية حوالي عشرة كيلومترات. وهناك كلفت أحد الشباب بتوزيع منشور الزراعة والترغيب للعناية بها. فوزعته على جميع الحضور الذي يبلغ عددهم زهاء الثلاثمئة رجل من أهل القرى وعشائر بئر السبع. وتحدثت إليهم في شؤون الاحتفاظ بالأراضي وعقد التفريط بشيء منها.

### الملاحظات

- هذه القرية لم تبع شيء من أراضيها لليهود ولكن السماسرة يكثرون التردد عليها. ولهذا لم أر بداً من كثرة زيارتها لتحذير أهلها من الوقوع في شرك اليهود وأعوانهم.
- كان أحد مختاري الزاهرية (عبد حماد الشلحة) ساوم السمسار أحمد محمود على بيع قطعة أرض تدعى (سلنطح) ووقع له على اتفاقية. وبمساعي المخلصين قام أهل القرية ضد المختار المذكور حتى أوقف عن العمل وسُحب الختم الرسمي منه.

وأوقفت معاملة بيع الأرض لعدم موافقة أصحابها على اقتراف هذه الجريمة.

- قد تبرع أهل القرية بمبلغ (١٠٠٠) ألف جنيه لبناء مدرسة في قريتهم. وقد أقيمت هذه المدرسة بالفعل بواسطة دائرة قائم مقام الخليل وعينت لها إدارة المعارف معلماً. وفيها الآن ٦٥ تلميذ ومع أنه لم يمض على فتحها إلا بضعة شهور.

#### قرية الجبعة

في ١١ ربيع الثاني عام ١٣٥٤ هـ. ١٢ تموز ١٩٣٥ م. زرت قرية الجبعة بصحبة صاحب السماحة الرئيس الجليل لحضور اجتماع إصلاح ذات بين عائلتي المشاعلة والطوس. وهناك أقيمت خطبة الجمعة في موضوع إصلاح ذات البين وحث المسلمين على العناية به. وبعون الله قد تم الصلح وأزيل الخصام وحل الوثام بجهود مولانا الرئيس المبجل.

#### قرية بني نعيم

في ١٧ ربيع الثاني عام ١٣٥٤ هـ. ١٨ تموز ١٩٣٥ م. بلغني أن السماسرة عقدوا اتفاقية مع بعض أهالي قرية بني نعيم لبيع أرض تسمى العريجة تبلغ مساحتها نحو ٣٠ ألف دونم شرقي الخليل. فتوجهت في اليوم المذكور إلى بني نعيم. وهناك اجتمعت بأهل القرية وألقيت عليهم خطاباً في الحث على التمسك بأراضيهم. ثم أخذت عليهم العهود والمواثيق وأقسموا بالله على أن يحتفظوا بأراضيهم ولا يفرطوا بشيء منها. ثم اقترحت أن يسلموا هذه الأرض التي عرضها فريق منهم للبيع من اليهود للأوقاف الإسلامية. وبعد جدال وحوار تم الاتفاق بيني وبينهم على أن يحضر وفد منهم لمقابلة سماحة الرئيس. وفي ٢٠ ربيع الثاني ١٣٥٤ هـ. ٢١ تموز ١٩٣٥. حضر وفد مؤلف من ٢٥ رجلاًهم كبار وشيوخ قرية بني نعيم وتشرفوا بمقابلة مولانا الرئيس. وسماع نصائحه الغالية. وبحضوري تم توقيعهم جميعاً مع مختاري القرية على اتفاقية لبيع جميع أراضي القرية البالغة ثلاثين ألف دونم لدائرة الأوقاف الإسلامية بمبلغ ١٠٠ جنيه. وربطوا بغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه إذا نكلوا أو تأخروا عن إجراء معاملة الفراغ للأوقاف في دائرة الطابو أو أية دائرة رسمية.

#### الملاحظات

- يبلغ نفوس القرية حوالي ٢٠٠٠ جميعهم مسلمون.
- لم يبع شيء من أراضي بني نعيم إلا أن خمسة أشخاص من أهلها وقعوا على اتفاقية بيع قسم من أراضي العريجة للسمسار أحمد محمود. ولكن هؤلاء الأشخاص كانوا في مقدمة الموقعين على اتفاقية البيع للأوقاف الإسلامية. وقد وعدهم سماحة الرئيس بمساعدتهم لخلاصهم من اتفاقية البيع بالطرق الممكنة.
- قد حدثني أهل القرية أن اليهود زاروا أراض العريجة من جهة البحر الميت بواسطة زورق بخاري ركبوه من ساحل كاليا. وأنهم يطمعون بأرض العريجة لأن فيها نهر ماء عذب وآثراً من زمن الأنبياء عليهم السلام. ولكن بعد حصول الاتفاق بين أصحابها من أهل القرية وبين الأوقاف الإسلامية لم يعد لا لليهود ولا لسواهم مطمع فيها. وقد سلمت نسخة الاتفاقية لدائرة الأوقاف بالقدس.
- والله موفق ومنه العون

مدرس الحرم الإبراهيمي الشريف والواعظ العام  
محمد صبري عابدين  
٢٩ ربيع الثاني عام ٣٥٤ هـ  
٣٠ تموز عام ٩٣٥ م

#### الملحق الخامس

تعيين صفوت يونس الحسيني في المجلس  
لمتابعة شئون الأراضي الوقفية

المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى  
١٣٥٤/١٨١٢ هـ  
١٩٣٥/١١/٢٨ م  
حضرة مدير أوقاف القدس المحترم  
القدس

الموضوع - تثبيت صفوت أفندي يونس في وظيفته

بما أن إيجاد سجل عمومي لأمالك الوقف وأراضي وحفظ الوثائق القديمة والحديثة من وقفيات ومستندات الدفتر الخاقاني والتحري على الأراضي

الوقفية وضبطها ووضع خارطة لجميع أراض الأوقاف وتسجيل أراضيه وتحريشها عند الحاجة وتهيئة استغلال الأراضي الوقفية بالإيجار والغرس وتهيئة قضايا الأراضي الوقفية وحث أهالي القرى (الوقف) قسم من أراضيهم على المساجد ومقاومة بيع الأراضي أصبح من الضروري استخدام موظف مخصص يكون تابعا إليكم لتهيئة وإحضار ما يلزم لهذا من معاملات ، فيرى المجلس تثبيت صفوت أفندي القائم بتعقيب معاملات الأراضي بالراتب المقرر بالميزانية لسنة ١٩٣٥

نرجو إجراء ما يقتضي بهذا الشأن والسلام عليكم  
رئيس المجلس الإسلامي الأعلى  
محمد أمين ( أمضاء)

#### مصادر الدراسة

أرشفيف المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى. محفوظ في مؤسسة إحياء التراث الإسلامي. أبو ديس-القدس. حمودة. سميح. «ظهور وتمو زعامة مفتي القدس الحاج محمد أمين الحسيني وعلاقاته السياسية من خلال أوراق ووثائق المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى». العدد السابع من حوليات القدس. ربيع-صيف ٢٠٠٩. ص. ١١-٨١.  
حمودة. سميح. «الاستيلاء الصهيوني على الأرض الفلسطينية ومحاولات المجلس الإسلامي الأعلى بالقدس للحفاظ عليها». مجلة حوليات القدس. العدد ١١. صيف ٢٠١١. ص. ٤٢-٣٣.  
حمودة. سميح. «وثائق حول بيع الأراضي لليهود في عهد الانتداب البريطاني». حوليات القدس. العدد ١٢. شتاء ٢٠١١. ص. ١٠٨-١١٨.  
جبارة. تيسير. قضية فلسطين من خلال سيرة الحاج أمين الحسيني. الدار الوطنية للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع. نابلس. ١٩٩٨.  
الحسيني. محمد أسعد الإمام. المنهل الصافي في الوقف وأحكامه. وكالة أبو عرفة. القدس. ١٩٨٢.  
الحوت. بيان (إعداد). وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية. ١٩١٨-١٩٣٩. من أوراق أكرم زعيتر بيروت. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. ١٩٨٤.  
الخضر. فياض الفياض. الحاج فياض الخضر ١٨٧٧ - ١٩٤١ وعبد الله الفياض الخضر ١٩٠٤ - ١٩٧٠. الدار الوطنية. للترجمة والطباعة والنشر والتوزيع. نابلس. د. ت.  
التميمي. محمد رفيق بك. والحلي. محمد بهجت بك. ولاية بيروت القسم الجنوبي: ألوية بيروت وعكا ونابلس. دار لحد خاطر. بيروت. الطبعة الثالثة ١٩٨٧. عن طبعة عام ١٣٣٥ هـ. ١٩١٧ م.  
سميسون. جون هوب. تقرير حول الهجرة ومشاريع الإسكان والعمران في فلسطين. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس.  
مقررات المؤتمر الإسلامي العام في دورته الأولى. مطبعة دار الأيتام الإسلامية. القدس.  
مناع. عادل. أعلام فلسطين في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨. جمعية الدراسات العربية. القدس. ١٩٨٦.